(24)

تقرير معلومات

الجيش الإسرائيلي

2000–2012

إعداد
قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت

تقرير معلومات

(24)

رئيس التحرير

د. محسن صالح

مدير التحرير

ربيع الدنّان



الجيش الإسرائيلي

2000–2012



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Information Report (24)
The Israeli Army 2000–2012

Prepared By:
Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Managing Editor:
Rabie el-Dannan

2013 م - 1434 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-572-03-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

ص.ب.: 14-5034, بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

ربيع مراد

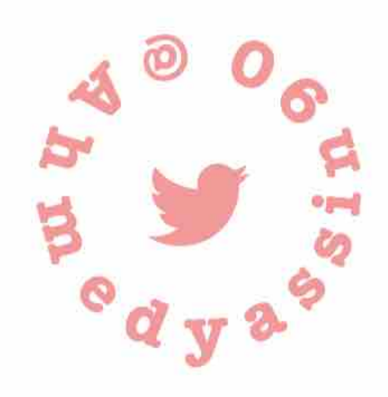
إخراج

مروة غلاييني

طباعة

Chemaly & Chemaly Printing Press +961 1 510305

فهرس المحتويات


@Ahmedyassin90

المقدمة

يُعرّف الجيش الإسرائيلي نفسه على أنه "جيش دولة إسرائيل"، و"يخضع للحكم المدني الديموقراطي، ويخضع لقوانين الدولة". ويشير إلى أن هدفه "حماية وجود دولة إسرائيل وحماية استقلالها، وإحباط جميع جهود العدو لتشويش سير الحياة الطبيعية فيها".

شكل الجيش الإسرائيلي منذ نشأته نموذجاً فريداً من نوعه بين الجيوش العسكرية منذ أن انغرس الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية، لاعتبارات وعوامل كثيرة بنيوية وموضوعية، جعلته يُعدّ الأكثر قوة والأشدّ مراساً، والأمضى سلاحاً طيلة العقود الماضية.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع اختارت هيئة التحرير في مركز الزيتونة أن تخصص إصدارها الرابع والعشرين من سلسلة تقارير المعلومات، للحديث عن واقع الجيش الإسرائيلي 2000-2012.

يتناول القسم الأول من التقرير عرضاً لتأسيس الجيش الإسرائيلي وأهدافه، ومقدمات ولادته. ويتحدث القسم الثاني عن الوحدات والتشكيلات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وهي: قيادة المنطقة الشمالية، وقيادة المنطقة الجنوبية وقيادة الجبهة الداخلية، والقيادة الوسطى، وهيئة أركان الجيش الإسرائيلي وتتألف من عدة أجنحة. ويبين تقسيمات أسلحة الجيش الإسرائيلي من سلاح الجو، وقوات المشاة،وسلاح وقوات البحرية.

ثمّ يعرّج على الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي، ودور المرأة فيه، والأزمات التي تلازمه ومنها التهرب من التجنيد، والانتحار، وتقليص الخدمة الإلزامية، ودور الدين والدروز، ويشير للمناورات العسكرية

الداخليـــة، والمنــاورات العســكرية المشــتركة مــع الــدول الأخــرى، وتســلّح الجيــش الإسرائيــلي وتطــوره.

ويعرض القسم الثالث للعلاقات الإسرائيلية العسكرية الخارجية، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى أبرز الدول ذات العلاقة العسكرية مع "إسرائيل".

ويختم التقرير بقسم رابع يتناول فيه المشاكل والتحديات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي، من تراجع قدرة الردع، واختلال استراتيجية نقل المعركة، وتضرر استراتيجية التفوق العسكري، والتغيرات في البيئة المحيطة سياسياً وعسكرياً، وضعف العمق الاستراتيجي.

أولاً: نشأة الجيش الإسرائيلي

أظهر استطلاع، نشرت نتائجه في 2012/9/5، أجراه المعهد الإسرائيلي للديموقراطية The Israel Democracy Institute على 1,025 إسرائيلياً في نيسان/ أبريل من السنة نفسها، حول نظام الحكم أن الجيش الإسرائيلي كسب ثقة 85.2 % من الذين شملهم الاستطلاع، وأنه هو المؤسسة التي تتمتع بالثقة الأكبر بين كل مؤسسات الدولة[1].

يرجع تأسيس الجيش الإسرائيلي إلى 1948/5/26، أي بعد إعلان قيام "إسرائيل" بـ 12 يوماً، وبذلك انتهت فترة العمل شبه السّري لمنظمة الهاجاناه Haganah، التي كانت حجر الأساس للجيش الإسرائيلي، وأصبح الجيش يضمّ سبعة ألوية نظامية، وثلاثة ألوية من البالماخ Palmach (القوة المتحركة الضاربة التابعة للهاجاناه)، ولواءً مدرعاً واحداً. ودعمت الألوية النظامية بأسلحة تشيكية وفرنسية، وتمّ تعيين يعقوب دُوري Yaakov Dori رئيساً لهيئة الأركان الإسرائيلية. ونصّ المرسوم التأسيسي للجيش الإسرائيلي الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية المؤقتة برئاسة ديفيد بن جوريون David Ben Gurion في 1948/5/31، على ما يلي[2]:

1. ينشأ بناءً على هذا المرسوم جيش الدفاع الإسرائيلي، ويتشكل من الأسلحة البرية وسلاح الطيران وسلاح البحرية.
2. في حالة الطوارئ يطبق التجنيد الإجباري لجيش الدفاع الإسرائيلي بكل أذرعه، ويتحدد سنّ المكلفين بالخدمة وفقاً لما تقرره الحكومة المؤقتة.
3. كلّ من يخدم في جيش الدفاع ملزم بأداء قسم الولاء لـ"دولة إسرائيل" ودستورها وسلطاتها المعتمدة.

4. يحظر إنشاء أو بقاء أية قوة مسلحة خارج نطاق الجيش الإسرائيلي.
5. يكلف وزير الدفاع المعين بتنفيذ هذا المرسوم.
6. يسمّى هذا المرسوم مرسوم جيش الدفاع الإسرائيلي 1948.

كانت بداية فكرة تأسيس الجيش الإسرائيلي مع منظمة بارجيورا Bar-Giora، وهي منظمة عسكرية صهيونية سرية، أسسها في فلسطين سنة 1907 كل من إسحق بن زفي Itzhak Ben-Zvi، وألكسندر زيد Alexander Zaïd، وإسرائيل شوحط Israel Shohat. تولت المنظمة أعمال حراسة المستعمرات الصهيونية في الجليل، كما عملت على تأسيس قوة مسلحة يهودية في فلسطين. واستمرت بالعمل حتى 1909، حيث أتاح تطورها فرصة تأسيس منظمة أكثر اتساعاً واستقراراً، هي منظمة هاشومير HaShomer، وتعني بالعربية الحارس.

عنيت هاشومير منذ تأسيسها بأعمال الحراسة، ثمّ تحولت إلى قوة محاربة منظمة. ولم يقتصر نشاطها على الحراسة، بل قامت بدور أساسي في إقامة المستعمرات الصهيونية في فلسطين. كما كانت المنظمة أحد الأطر الرئيسية لتدريب العناصر العسكرية التي شكلت فيما بعد قوام منظمة الهاجاناه. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، والحملة البريطانية على فلسطين، انضم قسم من أعضاء منظمة هاشومير إلى الفيلق اليهودي وقاتل في صفوف الجيش البريطاني، بينما انضم قسم آخر إلى جانب الأتراك. وفي سنة 1920، بدأت الصراعات الداخلية في المنظمة، حيث قررت هاشومير حلّ نفسها وإعلان تأسيس الهاجاناه؛ إلا أن عدداً من أعضائها رفضوا الانضمام إلى الهاجاناه، وأسسوا مجموعة محاربة صغيرة أطلقوا عليها اسم كتائب العمل labor's battalions، وظلّوا كذلك حتى ثورة سنة 1929، حيث اضطروا للانضمام إلى الهاجاناه[3].

وخلال الحرب العالمية الأولى، تمّ تأسيس كتائب يهودية في كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجح فلاديمير جابوتينسكي Vladimir Jabotinsky في 1917/7/27 بتشكيل كتيبة يهودية "الكتيبة 38 حملة البنادق الملكية"، وفي 1917/8/23 أعلنت الحكومة البريطانية رسمياً عن تأسيس الكتيبة، وعُين الكولونيل باترسون Patterson قائداً لها. وفي الوقت نفسه، كانت جهود بن جوريون وبن زفي قد نجحت في الولايات المتحدة في إنشاء كتيبة من اليهود الأمريكيين تحت اسم "الكتيبة 39 حملة البنادق الملكية". وفي حزيران/ يونيو 1918 بدأ تشكيل الكتيبة اليهودية الثالثة في مصر وهي "الكتيبة 40 حملة البنادق الملكية"، وبلغ عدد المتطوعين اليهود في الكتائب زهاء 5,500 عنصر. وعندما عقدت الهدنة، بدأت القيادة البريطانية في تسريح الكتيبتين 38 و39، فانضم اليهود للكتيبة 40، التي وضعت تحت قيادة الكولونيل اليهودي إليعازر مرجولين Eliezer Margolin، وغيرت شعاراتها البريطانية بشعارات صهيونية، وأطلق عليها الجيش الأول ليهودا[4].

ويعدّ يوم 1921/6/25 البداية الفعلية لانطلاق منظمة الهاجاناه، وهي كلمة عبرية تعني الدفاع. وهي منظمة عسكرية صهيونية استيطانية، أسست في القدس، وقادت الاعتداءات الصهيونية على الفلسطينيين من أجل إنشاء الكيان الإسرائيلي، وشكلت مع غيرها من المنظمات الصهيونية العسكرية قوام الجيش الإسرائيلي. وحينما اقترب موعد إعلان قيام "إسرائيل" كانت الهاجاناه قد بلغت حداً من التنظيم والتسليح والإعداد، الأمر الذي سمح لها بأن تُدمج مع غيرها من المنظمات العسكرية الصهيونية في إطار الجيش الإسرائيلي[5].

ومع بداية الحرب العالمية الثانية، أدرك زعماء الحركة الصهيونية في فلسطين أنها قد تكون ميداناً لمعارك كبرى. وفي أيار/ مايو 1941، استجابت

القيادة العليا للهاجاناه لاقتراح يقضي بضرورة تشكيل قوة ضاربة سرية مستقلة، تضم تسع سرايا تكون على أهبة الاستعداد للعمل في أيّ وقت ومكان. وقد أطلق عليها اسم البالماخ، أي سرايا الصاعقة، لتكون القوة الضاربة للهاجاناه، وهي القوة الرئيسية التي واجهت القوات العربية سنة 1948 في الجليل الأعلى والنقب والقدس[6].

وفي سنة 1931 تمّ تأسيس منظمة الإرجون The Irgun، واسمها الكامل بالعبرية إرجون تسفاي ليئومي بآرتس يسرائيل Ha-Irgun Ha-Tzvai Ha-Leumi be-Eretz Yisrael؛ أي "المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل"، وأطلق عليها أيضاً اسم إتسل Etzel. تأسست هذه المنظمة السرية بالاشتراك مع جماعة مسلحة من حركة بيتار Beitar والهاجاناه؛ احتجاجاً على ما عُدّ "سياسة الهاجاناه الدفاعية". وأصبحت الإرجون تحت إمرة جابوتينسكي، وكان شعارها: يد تمسك بندقية مكتوب تحتها "هكذا فقط".

وفي سنة 1940 حدث انشقاق في منظمة الإرجون، فخرج منها أبراهام شتيرن Avraham Stern، وأسس عصابة تحت اسم ليحي حيروت إسرائيل؛ أي المحاربون من أجل حرية "إسرائيل"، وتسمّى اختصاراً ليحي Lehi، وقد عرفت أكثر ما عرفت باسم شتيرن؛ نسبة إلى مؤسسها، وقد نفذت ليحي بالتعاون مع العصابات الصهيونية الأخرى عمليات إرهابية وتخريبية واسعة ضدّ العرب والمعسكرات البريطانية، ومن بين هذه العمليات نسف سرايا يافا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947. وفي أيار/ مايو 1948، انضمت قوات ليحي إلى الجيش الإسرائيلي[7].

وفي سنة 1943 استلم مناحيم بيجن Menachem Begin زعامة الإرجون، التي صعدت من عملياتها الإرهابية ضدّ العرب، وأهم تلك العمليات: نسف

فنـدق الملـك داود في القـدس في 1946/7/22، والهجـوم الوحـشي عـلى قريـة ديـر ياسـين في 1948/4/9. وفي أيلـول/ سـبتمبر 1948 دُمجـت الإرجـون في الجيـش الإسرائيـلي بنـاءً عـلى أوامـر الحكومـة الإسرائيليـة. وقـد كـرم الرئيـس الإسرائيـلي زلمـان شـازار Zalman Shazar قيـادات الإرجـون في تشريـن الثـاني/ نوفمـبر 1968؛ لدورهـم القيـادي، حسـب تعبـير بـن جوريـون، في إيجـاد "دولـة إسرائيـل"[8].

ثانياً: واقع الجيش الإسرائيلي

في سنة 2011 بلغ مجموع قوات الجيش الإسرائيلي نحو 621,500، حيث بلغ عدد القوات البرية في الخدمة الفعلية 133 ألفاً، وعدد الاحتياط 380 ألفاً، وعدد القوات الجوية في الخدمة الفعلية 34 ألفاً، وعدد الاحتياط 55 ألفاً، وعدد القوات البحرية في الخدمة الفعلية 9,500، وعدد الاحتياط 10 آلاف. بينما بلغ عدد القوات شبه العسكرية (شرطة حدود "إسرائيل") في الخدمة الفعلية 7,650[9].

1. الهيكلية[10]:

أ. قيادة المنطقة الشمالية: تكمن أهداف قيادة المنطقة الشمالية في حماية الحدود الشمالية للأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل".

ب. قيادة المنطقة الجنوبية: تهدف قيادة المنطقة الجنوبية إلى الدفاع عن الحدود الجنوبية للأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل"، كما تقع على عاتق القيادة مسؤولية جميع الوحدات الواقعة في قطاع العربة، النقب وإيلات Eilat، وتمتد مناطق نفوذ القيادة الجنوبية من الحدود الشرقية مع الأردن (حوالي 400 كم) وحتى الحدود الغربية مع مصر (حوالي 240 كم).

ج. قيادة الجبهة الداخلية: تعمل قيادة الجبهة الداخلية بشكل أساسي في حالات الطوارئ المختلفة؛ في مجال الدفاع المدني في أوقات الحروب والأزمات، كما تعمل في مجالات الإنقاذ في العالم.

د. القيادة الوسطى: تقوم القيادة الوسطى بحماية المنطقة الوسطى والحدود الشرقية، ومنع الهجمات من المناطق المسيطر عليها إلى الجبهة الداخلية.

هـ. هيئة أركان الجيش الإسرائيلي وتتألف من عدة أجنحة هي:

1. **الجناح التكنولوجي واللوجستي (النقل والإمداد):** هو المسؤول عن توفير حلول لوجستية لجميع وحدات الأركان العامة وفقاً لاحتياجاتها ومهامها.
2. **جناح العمليات:** تتمثل مهمته في حمل مسؤولية هيئة الأركان العامة في تخطيط وتشغيل قوى الجيش الإسرائيلي من خلال القيادات المحلية، قيادة سلاح الجو، وقيادة سلاح البحرية وأجنحة هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي.
3. **جناح الاستخبارات العسكرية:** هو جزء من الهيكل الاستخباراتي في "إسرائيل"، كما أنه مسؤول عن التحذير من الحرب والهجمات الخارجية، وعن تقديرات الاستخبارات الوطنية على المستوى العسكري والسياسي، وعن تقديم المعلومات الاستخباراتية الجارية وتوزيعها، كما أنه مسؤول عن الاستخبارات الوقائية في الجيش الإسرائيلي.
4. **جناح التخطيط:** هو جزء لا يتجزأ من جناح الهيئة العامة للأركان، وهو بمثابة جناح التخطيط للقوات البرية.
5. **جناح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** مهمته تحديد سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحمّل المسؤولية في توفير الحلول التشغيلية والتكنولوجية لحاجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجيش الإسرائيلي.
6. **جناح الموارد البشرية:** هو المسؤول عن إدارة وتنمية الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي (بما في ذلك التحضير للخدمة)، وعن تنسيق المهام الوطنية التي تفرضها الحكومة وينفذها الجيش.

و . تقسيمات أسلحة الجيش الإسرائيلي:

1. **سلاح الجو:** مسؤول عن بناء وتنشيط القوة الجوية للجيش الإسرائيلي.
2. **سلاح البر (قوات المشاة):** تتكون قوات المشاة من عدة فرق عسكرية مسؤولة عن بناء القوة البرية للجيش الإسرائيلي.
3. **سلاح البحرية:** مسؤول عن تأسيس وبناء القوة البحرية للجيش الإسرائيلي وتشغيلها.
4. **الوحدات الجديدة في الجيش الإسرائيلي:** يسعى الجيش الإسرائيلي إلى تطوير وحداته واستراتيجيات عمله بشكل دائم، وفقاً للنتائج التي يحصل عليها بعد كل عملية عسكرية أو حرب[11].

وفيما يلي أسماء قادة الجيش الإسرائيلي، وقت كتابة هذا التقرير:

- رئيس هيئة الأركان العامة: الجنرال بني جانتس Benny Gantz
- نائب رئيس هيئة الأركان العامة: اللواء يئير نافيه Yair Naveh
- رئيس فرع الاستخبارات العسكرية: اللواء أفيف كوخافي Aviv Kochavi
- قائد سلاح الجو: اللواء عيدو نحوشتان Ido Nehoshtan
- قائد القوات البرية: اللواء سامي تورجمان Sami Turgeman
- قائد سلاح البحرية: اللواء اليعازر ماروم Eli Marom
- قائد القيادة الوسطى: اللواء آفي مزراحي Afy Mezrahe
- قائد المنطقة الجنوبية: اللواء طال روسو Tal Russo
- قائد المنطقة الشمالية: اللواء جادي إيزينكوت Gadi Eizenkot[12].

2. الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية[13]:

يعتمد البناء الاستراتيجي العسكري الإسرائيلي على أساس المحافظة على قوة عسكرية هائلة تُمكّنها من هزيمة الدول العربية مجتمعة، مدعومة بتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تضْمَن لـ"إسرائيل" هذا التفوق. ولذلك أقام الكيان الصهيوني استراتيجيته العسكرية على الأسس التالية:

أ. عسكرة التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ورفع كفاءة المقاتل ونوعية السلاح.

ب. الحرب الوقائية.

ج. الردع.

د. التفوّق العسكري.

هـ. نقل المعركة إلى أرض "العدو".

و. إيجاد العمق الاستراتيجي وبناء الأحزمة الأمنية.

ز. المرونة: سهولة التحرك، وسرعة اتخاذ القرار الميداني.

ح. الإقلال قدر الإمكان من الخسائر البشرية.

ط. التحكُّم في تسلح الأطراف المقابلة (العربية والإسلامية) وجعلها في الحدود الدنيا.

وتُبنى النظرية الأمنية الإسرائيلية على أساس إمكانية الحرب في أيّ لحظة، وتبنى مبادئ الحرب القائمة على الهجوم والدفاع، والمفاجأة، وسرعة الحركة، والضربة الاستباقية.

3. القوى البشرية:

أ. الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي:

تُنَظَّم عملية التجنيد في الجيش الإسرائيلي وفق قانون الخدمة العسكرية، حيث تعدّ الخدمة العسكرية إلزامية لكل يهودي[14]، ويخضع للخدمة الإلزامية

في "إسرائيـل" كلّ رجـل مـن سـن 18-55 عامـاً، وكلّ أنثـى مـن 18-38 عامـاً[15]، وتصـل مدتهـا إلى ثـلاث سـنوات للرجـال، وسـنتين للنسـاء، بحيـث يتـمّ إعـداد تصنيـف عسـكري لـكل ملتحـقٍ بالخدمـة، وعليـه يتقـرر في أيّ مجـال يمكـن اسـتيعابه، ويتـمّ اسـتثناء أصحـاب الاحتياجـات الخاصـة المصنفـين عسـكرياً تحـت اسـم بروفيـل 21 أو Profile 21، مـن الخدمـة النظاميـة، وهـو تصنيـف عسـكري في الجيـش يعنـي أن صاحـب هـذا الوصـف يعـاني مـن عوائـق كثـيرة تتنـافى مـع متطلبـات التجنيـد السـليمة، أو المصنفـين كغـير مناسـبين للخدمـة العسـكرية، والتصنيـف الأعـلى في الجيـش هـو بروفيـل 97 أو Profile 97[16].

وبالنسبة لأبناء الأقليات، باستثناء الدروز والشركس، فإن التجنيد تطوعي. ويمكن إعفاء النساء من الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بالتدين. كما يؤجل التجنيد الإلزامي لطلاب المدارس الدينية الذين يعلنون أنهم "متفرغون للدين"، طالما أنهم يواصلون التعليم، وعملياً فإن بعضهم لا يتجند نهائياً[17].

وعند الانتهاء من الخدمة يستدعى الاحتياطي للتدريب يوماً كلّ شهر، أو ثلاثة أيام كلّ ثلاثة أشهر، إضافة لفترة أخرى من أسبوعين إلى ستة أسابيع، حسب الرتبة والخبرة والسنّ والجنس، ويحقّ لوزير الدفاع استدعاء الاحتياطي كلّه أو بعضه لأي مدة، شرط تفسير السبب أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن البرلمانية[18].

كـما يتـمّ بعـد انتهـاء الخدمـة الإلزاميـة، إلحـاق كلّ جنـدي بوحـدة احتيـاط، ويخـدم الرجـال حتّـى سـنّ الـ 51 مـدة أقصاهـا 39 يومـاً في السـنة، وهـي فـترة قابلـة للتمديـد في أوقـات الطـوارئ، وينخـرط قدامـى الخدمـة الإلزاميـة الذيـن يسـتوفون شروط الجيـش واحتياجاتـه في الخدمـة الدائمـة في صفوفـه، أو مـا عـرف اختصـاراً بــ أن سي أو NCO، وعـلى المتخرّجـين

مـن مدرسـة الضبّـاط أو الطـيران أو غيرهـا مـن المـدارس العسـكرية الفنّيـة الالتـزام بشـغل فـترات معيّنـة مـن الزمـن خدمـة دائمـة[19].

تقليص الخدمة الإلزامية: في أيار/ مايو 2005 تعهد شاؤول موفاز Shaul Mofaz، وزير الدفاع الإسرائيلي، في حوار مع جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth بتقليص مدة الخدمة العسكرية الإلزامية للإسرائيليين إلى ما يتراوح بين خمسة وسبعة أشهر بدلاً من ثلاث سنوات[20]. وفي 2006/2/13، أعلن موفاز وقائد الجيش دان حالوتس Dan Halutz أنهما قدَّما توصية لخفض مدة الخدمة الإلزامية إلى سنتين فقط ابتداءً من سنة 2010[21]. وفي سنة 2012، طالبت لجنة إعادة هيكلة الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي برئاسة آفي بين بسّاط Avi Ben Bassat، بضم الحريديم Haredim إلى الجيش، وبأن تخفض مدة الخدمة الإلزامية تدريجياً من ثلاث سنوات إلى سنتين وأربعة أشهر[22].

نشرت لجنة بلسنر Plesner Committee المعروفة باسمها الرسمي لجنة تقاسم العبء توصياتها في 2012/7/4، وذلك رداً على قانون طال Tal Law، الذي ينظم الخدمة العسكرية للمتدينين ويمنحهم امتيازات وإعفاءات. وجاءت التوصيات لتفرض عقوبات شخصية وفردية على اليهود الحريديم الذين يتهربون من الخدمة العسكرية؛ مع التطلع إلى ضمان تجنيد 80% من الشبان الحريديم خلال أربع سنوات من تاريخ نشر التوصيات، مع التوصية بحرمان المتهربين من الجيش من مخصصات التأمين الوطني. وأثار إعلان التوصيات موجة انتقادات، وقال عضو الكنيست داني دانون Danny Danon إن اللجنة فشلت في مهمتها لأنها لم توصِ بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على الشبان الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 1948[23].

وفي 2013/2/3 طالب عضو حزب الليكود موشي فيغلين Moshe Feiglin، في رسالة وجهها إلى رؤساء الكتل الحزبية في الكنيست، إلى تحويل نظام التجنيد الإجباري إلى تطوعي، واقترح إبقاء قانون التجنيد على وضعه الحالي. كما اقترح فرض الخدمة إذا لزم الأمر في حال كان هناك نقص في التجنيد، وتقليص فترة الخدمة في الوحدات القتالية لثلاث سنوات فقط، ومنحهم حدّ أدنى للأجور في فترة التدريب، وأجر دائم في حال الانخراط في الخدمة، ومنح وحدات الاحتياط أجور عالية ورتب مرتفعة تميزهم بأفضلية قومية ووطنية[24].

وتجدر الإشارة إلى أنه لغاية إعداد هذه الدراسة لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية أو الكنيست قراراً بخصوص تقليص مدة الخدمة العسكرية.

ب. دور المرأة في الجيش الإسرائيلي:

في السنوات الأولى لتأسيس الجيش الإسرائيلي، شاركت المرأة في عدّة وظائف؛ منها التمريض، وصيانة السلاح، والمراسلات السرية للجيش. وفي شتاء 1948 انضمت النساء إلى جنود البالماخ، حيث كان 30% من البالماخ من النساء[25].

معايير الانضمام إلى الجيش الإسرائيلي كانت أصعب بالنسبة للمرأة في ثمانينيات القرن الماضي، والإعفاءات من الخدمة كانت تعطى بسهولة؛ فمن بين ثلاثين ألفاً من النساء المؤهلات للخدمة في الجيش يدخل 50% فقط منهنّ في خدمته الإلزامية، حيث يتمّ إعفاء 20% منهنّ لأسباب دينية، وحوالي 10% بسبب الزواج، و20% يُرفضن من الخدمة لعدم حصولهنّ على المستوى التعليمي الأدنى (الصف الثامن)[26].

وفي إحصاءات الجيش الإسرائيلي لسنة 2010، شكلت المرأة 34% من مجمل عدد الجنود. وهي تحتل مراكز عديدة ورئيسة وأدواراً قتالية في

القوات البحرية والجوية. كما أن حوالي 88% من المراكز في الجيش الإسرائيلي متاحة للنساء[27]. وشكلت نسبة الضباط النساء في الجيش الإسرائيلي لسنة 2010 حوالي 25%[28]. أخذ عدد النساء في الجيش الإسرائيلي يزداد بصورة واضحة، حيث شكلت نسبة النساء في الجيش سنة 2011 حوالي 33%، وبلغت نسبة الضباط منهنَّ حوالي 51%[29]. وقد تمّ تعيين العديد من النساء في مناصب رفيعة منها: تعيين القوات الجوية الإسرائيلية أول امرأة نائباً لقائد سرب طيران، الكابتن عفت Captain Yifat في 2007/11/28[30]، وتعيين أول امرأة برتبة لواء في الجيش الإسرائيلي في 2011/6/23 أورنا باربيباي Orna Barbibay[31].

ج. دور الدين في الجيش الإسرائيلي:

للمتطوعين الذكور من المتدينين خيار الجمع بين الخدمة وبين الدراسات اللاهوتية. وتتمتع النساء من المتدينات بإعفاء تلقائي من الخدمة العسكرية، لكن بوسعهنّ التطوع؛ ويكون هذا التطوع عادة لأدوار داعمة مثل التدريب. وفي السنوات الأخيرة أنشأ الجيش الإسرائيلي وحدات تقتصر على المتطوعين من المتدينين المتطرفين تتسم بمعايير دينية صارمة خاصة[32].

تنقسم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في ولائها بين الجنرالات والمؤسسة الدينية التي يقودها الحاخامات. وفي هذا الصدد أكدت مصادر إسرائيلية، أن هناك أزمة بدأت تهزّ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مع نهاية سنة 2009، إثر جدل كبير دائر في الجيش الإسرائيلي؛ بعدما أظهر جنود متدينون نواياهم بعدم تنفيذ أوامر بإخلاء المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية في حال صدورها. وطلب الجيش من الحاخامات الذين يديرون مدارس دينية تلمودية إرسال تلاميذها إلى الجيش، وبالتنديد علناً بالجنود العاصين للأوامر. وبحسب الجنرال تزفي زامير Zvi Zamir، مدير الموارد البشرية

في الجيـش الإسرائيـلي، فـإن بعـض الحاخامـات يحضّـون أتباعهـم الشـباب عـلى عصيـان الأوامـر المخالفـة لمعتقدهـم[33].

بناءً للمعطيات التي أوردها موقع صحيفة معاريف Maariv في 2010/2/4، نقلاً عن شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، فإن ثلثي قادة الأطقم والسرايا ونوابهم، بمن فيهم نائب قائد في وحدة شيدلاغ، أكثر وحدات سلاح الجو الإسرائيلي سرية ونخبوية، هم من التيار الديني، وتحديداً من التيار الديني الصهيوني[34].

د. العرب في الجيش الإسرائيلي:

في أوائل سنة 1949، ألفت الحكومة الإسرائيلية "وحدة الأقليات" في الجيش الإسرائيلي، وقد تألفت في البداية من 850 عنصراً (400 درزي، 200 بدوي، 100 شركسي، 150 ضابطاً وجندياً يهودياً محترفاً)، جرى تجميعهم من عناصر كانت ساعدت القوات الصهيونية قبل نكبة 1948 في أعمال الرصد والمراقبة والتجسس وتقصي الأثر[35].

في تموز/ يوليو 1954 قرر وزير الأمن الإسرائيلي فرض التجنيد الإلزامي، بموجب قانون، على الشبان العرب الذين ولدوا بين 1934/9/10 و 1937/7/12. وجرى تعديل هذا القانون في 1956/5/3 ليقتصر على الشبان الدروز وحدهم، بموجب اتفاق مع "قيادة الطائفة الدرزية" التي قدمت الطلب. وخدم الشبان الدروز في الجيش الإسرائيلي كمتطوعين وفق رغبتهم خلال الفترة 1949-1955[36].

انقسـم الـدروز في الموقـف مـن هـذا القانـون، فبعـض القيـادات الدينيـة كانـت تطالـب بهـذا القانـون، وكانـت ذريعتهـا أن التجنيـد مدخـلاً للحصـول عـلى مكاسـب وظيفيـة لأبنـاء طائفتـه، عـلاوة عـلى إعـلان الـولاء لـ"دولـة إسرائيـل". بينـما رفـض البعـض الآخـر، لأنـه رأى في هـذا الأمـر اسـتثناء للـدروز وعـزلاً لهـم

عـن بقيـة أبنـاء شـعبهم. وقـد نشـأت لاحقـاً قـوى وطنيـة منظمـة تعـارض التجنيـد. وكان مـن بـين أبـرز المعترضـين عـلى التجنيـد الشـيخ فرهـود فرهـود الـذي قـام في آذار/ مـارس 1972 بتأسـيس "لجنـة المبـادرة الدرزيـة"[37].

تتجنب معطيات الجيش الإسرائيلي ذكر عدد فلسطينيي 1948 الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، فيما يُقدّر تقرير أعدته الصحفية منى أبو شحادة، وهي من فلسطيني 1948، عددهم ما بين أربعة وخمسة آلاف، معظمهم من بدو صحراء النقب، وموزعون على الوحدات العسكرية العامة باستثناء كتيبة واحدة للعرب، تسمى "الدورية الصحراوية" وقوامها 800 جندي. فيما يقدّر عدد الدروز بنحو 17 ألف جندي[38].

وشكلت الدعوة إلى تعديل "قانون طال" مناسبة لمطالبة أحزاب إسرائيلية بتطبيق الخدمة الإلزامية على الحريديم وعلى فلسطينيي 1948 في الوقت نفسه. وجاءت الدعوات إلى فرض الخدمة الإلزامية المدنية على الشباب العرب في إطار مجتمعاتهم المحلية العربية. وقد أثارت هذه الدعوات جدلاً واسعاً في الأوساط العربية التي رفض زعماؤها وممثلوها في الكنيست الفكرة بصورة قاطعة. وكان الاعتراض الأساسي على أنه كيف يمكن تطبيق المساواة على العرب في تحمل العبء الأمني، في حين يعاني هؤلاء من عدم المساواة في الحصول على حقوقهم الأساسية، سواء على صعيد الأجور أو المخصصات الاجتماعية أو التقديمات الصحية[39].

وجاءت ردة فعل الشارع العربي مشابهة في رفضها، فأعلنت جمعية "بلدنا" للشباب العرب في حيفا، أن نحو 80% من الشباب العرب يعارضون الخدمة الإلزامية، وأن فرضها بالقوة سيؤدي إلى حدوث احتكاك. وبرزت أصوات عربية رأت أن العمل التطوعي للشبان العرب ضمن مؤسسات مجتمعهم المحلي، مثل مراكز الإطفاء أو الشرطة المحلية في بلداتهم، يشكل فرصة لخدمة مجتمعهم المحلي وتأمين فرص أفضل لهم في المستقبل[40].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه منذ سنة 2007 أنشئ جهاز للخدمة الوطنية التطوعية للشبان العرب، يضم نحو 2,400 متطوع أغلبهم من النساء اللواتي ينتمين إلى عائلات فقيرة[41].

وعلى الرغم من أن الدروز دفعوا نحو 350 قتيلاً كجنود في صفوف الجيش الإسرائيلي، فإن النظرة العنصرية الإسرائيلية إليهم لم تتبدد، وولاؤهم لـ"إسرائيل" ما زال مشكوكاً فيه لدى الدوائر الأمنية، وهم يخدمون في وحدات عسكرية غير حساسة أمنياً، ولا يترقون في الرتب العالية[42].

وأظهر استطلاع فلسطيني عرضت نتائجه في جامعة حيفا في 2009/4/7، أن معظم دروز فلسطينيي 48 لا يؤيدون مسألة التجنيد في صفوف الجيش الإسرائيلي، وأن شريحة كبيرة منهم ترى علاقتها سيئة بحكومات "إسرائيل"، وقد تبين أن 63.9% من أبناء الطائفة الدرزية يعارضون التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الإسرائيلي، وبين هؤلاء، دعا 46.6% إلى جعل التجنيد تطوعياً، وقال 17.3% إنه يجب إلغاؤه كلياً[43].

وأظهر استطلاع أجري في كانون الأول/ ديسمبر 2012 لفلسطينيي 1948، باستثناء أبناء الطائفة الدرزية وسكان مدينة القدس، أن أكثر من 70% من الشباب العربي الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و22 عاماً يعارضون الخدمة الوطنية المدنية، مقابل 23% فقط يؤيدونها[44].

4. المناورات:

أ. المناورات العسكرية الداخلية:

أجرى الجيش الإسرائيلي العديد من المناورات العسكرية الداخلية وأطلق عليها أسماء رمزية منها نقطة تحول Turning Point، وحجارة النار Firestones، ودمج الأذرع العسكرية، واللهب البرتقالي Orange Flame وغيرها، وحاكت هذه التدريبات احتلال المدن الفلسطينية والانسحاب

مـن قطـاع غـزة والحـرب الشـاملة. وأهـم هـذه المنـاورات التـي قـام بهـا الجيـش خـلال السـنوات الأخـيرة:

1. **نقطة تحول:** التي بدأت بعد حرب تموز/ يوليو 2006 مع حزب الله في لبنان. وكانت بداية هذه المناورات في 2007/5/14، حيث باشرت قيادة الجيش الإسرائيلي تمريناً عسكرياً على أساس سيناريو حرب واسعة النطاق شمل المناطق العسكرية الثلاث: الشمالية (على الحدود اللبنانية والسورية) والجنوبية (قطاع غزة) والوسطى (الضفة الغربية)، بهدف اختبار جاهزية قيادة الجيش وأركان المستوى السياسي، واختبار قدرتها على اتخاذ القرارات في حال تدهور الأوضاع أمنياً وفي حال نشوب حرب شاملة. وشارك في التمرين شخصيات سياسية على رأسها رئيس الحكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert، ووزير الدفاع عمير بيرتس Amir Peretz، ونائبه أفرايم سنيه Efraim Sneh[45].
2. **نقطة تحول 2:** انطلقت في 2008/4/5، واستمرت خمسة أيام، واستهدفت فحص مدى قدرة الجبهة الداخلية في مواجهة أي هجوم بأسلحة تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية. وأفادت وزارة الدفاع الإسرائيلية، على موقعها على شبكة الإنترنت، أن "المناورة تستهدف تحسين مستوى الجاهزية لدى مختلف الهيئات؛ من أجل التعامل مع أوضاع طارئة، مثل هجمات صاروخية على مناطق مختلفة في الدولة"[46].
3. **نقطة تحول 3:** باشرت "إسرائيل" في 2009/5/31، بمناورة حربية تحاكي سقوط صواريخ على الجبهة الداخلية، بمشاركة الجيش، وسلطة الطوارئ في وزارة الأمن، والسلطات المحلية، والوزارات، والدوائر الحكومية، والمدارس واستمرت خمسة أيام. وبحسب إعلان الجيش الإسرائيلي، فإن المناورة تهدف لرفع قدرات الجبهة الداخلية

لمواجهة سيناريوهات نشوب حرب، وسقوط صواريخ من إيران ولبنان وقطاع غزة، وعملية تفجيرية كبيرة، إلى جانب حدوث كارثة بيئية أوخلل في منشأة للمواد الخطرة[47].

4. **نقطة تحول 4:** بدأت في 2010/5/23، بإجراء تمرين لفحص استعدادات الجبهة الداخلية لحرب شاملة وسقوط مئات الصواريخ على مختلف المدن الإسرائيلية. وفي محاولة لمنع التوتر على الحدود الشمالية، أعلنت أجهزة الأمن الإسرائيلية أن التمرين حدد موعده منذ مدة طويلة، ولا يحمل أي رسالة تصعيدية، وهو جزء من خطة عمل سنوية[48].

5. **نقطة تحول 5:** في 2011/6/19 انطلقت المناورة، وشاركت فيها الجبهة الداخلية والمنظمات المدنية. وتحاكي المناورة ردة فعل الجبهة الداخلية على هجوم صاروخي واسع، تتعرض له دولة الاحتلال من كلٍّ من لبنان وسورية وإيران وغزة، وسقوط حوالي 800 صاروخ يومياً على أكثر من 800 بلدة محتلة، بحيث يمكن أن تصل تلك الصواريخ إلى عمق تل أبيب. وقد شارك الكنيست للمرة الأولى في تلك التدريبات[49]. وفي 2011/6/21، نزل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، وأعضاء المجلس الوزاري الأمني المصغر ورؤساء أركان الجيش والأجهزة الأمنية، إلى ملجأ في القدس، بُني ليكون مقراً للقيادة في حالة حرب مدمرة على "إسرائيل"[50].

6. **نقطة تحول 6:** في 2012/10/21، انطلقت أضخم مناورات حربية مشتركة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، هدفها حماية سماء "إسرائيل" من هجمات جوية بالصواريخ والطيران، تنفذ ضدها من عدة دول وجهات مثل إيران وسورية ولبنان وقطاع غزة، في آن واحد. تمت هذه المناورات بقيادة أمريكية، وشارك فيها نحو 1,500 جندي وضابط وخبير من الولايات المتحدة؛ بينما شارك فيها من الطرف الإسرائيلي أعداد مضاعفة تمثل جميع الأسلحة والألوية في الجيش

الإسرائيلي، فضلاً عن جبهة الدفاع المدني وأجهزة الأمن والمخابرات على اختلاف أذرعها[51].

وشاركت في المناورة بطاريات الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ من طراز باتريوت Patriot، والصواريخ المشابهة ذات الصناعة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة (أرو Arrow أو السهم أو حيتس Hetz)، ومنظومة الصواريخ المضادة للصواريخ متوسطة المدى (القبة الحديدية Iron Dome). ولكن المعارك الأساسية التي ستتعاطى معها قيادة هذه المناورة ستتمّ في الحواسيب الإلكترونية وليس على الأرض، بينما المناورات على الأرض ستتمّ بشكل محدود لخدمة أهداف المناورات النظرية[52].

ب. المناورات العسكرية المشتركة مع الدول الأخرى:

يجري الجيش الإسرائيلي مناورات عسكرية بمشاركة بعض الدول بين الحين والآخر؛ وللولايات المتحدة النصيب الأكبر من هذه المناورات، حيث إن سلاح الجو الإسرائيلي يجري سنوياً عشرة تدريبات مشتركة مع سلاح الجو الأمريكي نصفها في الولايات المتحدة الأمريكية[53].

وقد تكون هذه المناورات ثنائية أو أكثر، ومثال ذلك أن "إسرائيل" تجري مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا مناورات سنوية، بيد أنها أصبحت تجريها مع الولايات المتحدة واليونان بدلاً من تركيا عقب تدهور العلاقات بين البلدين.

وتسعى "إسرائيل" إلى رفع مستوى مناوراتها الخارجية. ويذكر في هذا الصدد موقع صحيفة هآرتس Haaretz نقلاً عن ضابط كبير في سلاح الطيران الإسرائيلي، عقب مشاركته في تدريب مع نظيره الإيطالي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، أن التدريبات المشتركة لسلاح الطيران الإسرائيلي مع دول أخرى قد ارتفعت بنسبة 50%[54].

ونعرض هنا لبعض المناورات العسكرية الإسرائيلية التي قامت بها "إسرائيل" مع دول أخرى في السنوات الأخيرة، ففي إطار تعزيز القوة الصاروخية الإسرائيلية أمام التهديد الإيراني، أجرت "إسرائيل" والولايات المتحدة خلال الفترة 2009/10/21-2009/11/3 مناورات عسكرية مشتركة أطلق عليها اسم كوبرا العرعر Juniper Cobra. وفي إطار هذه المناورات، الأضخم في تاريخ الدولتين، نُفذت عمليات مشتركة للأنظمة المضادة للصواريخ، شاركت فيها المدمرة الأمريكية يو إس إس هيجينز USS Higgins. وحاكت المناورات سيناريوهات مختلفة لهجوم صاروخي شامل ومكثف على "إسرائيل" من إيران وسورية ولبنان وغزة. وتمّت دراسة مدى جاهزية المنظومات الدفاعية الإسرائيلية والأمريكية لصدّ مثل هذا الهجوم، ومدى التنسيق والربط بينها[55].

وفي سياق مناورات سلاح الجو الإسرائيلي، كشفت مصادر إعلامية أجنبية أن "إسرائيل" أجرت في حزيران/ يونيو 2009 مناورات جوية عسكرية فوق شرق البحر المتوسط واليونان، شاركت فيها أكثر من مئة طائرة مقاتلة من طراز أف-16 وأف-15. وقد طارت المقاتلات الإسرائيلية، خلال المناورة، مصحوبة بطائرات تزويد وقود ومروحيات إنقاذ، مسافة 900 ميل (حوالي 1,448 كم)، وهي المسافة ذاتها بين "إسرائيل" والمنشآت النووية الإيرانية في ناتانز Natanz[56].

وكانت "إسرائيل" تجري مع تركيا من وقت لآخر مناورات جوية وبرية مشتركة في قلب الأناضول. وتعدُّ مناورات ذئب البحر 1997، أكبر المناورات الإسرائيلية التركية على الصعيد الثنائي، وجرت منذ بداية وحتى نهاية حزيران/ يونيو 1997[57]. واستمرت المناورات بين الطرفين، غير أن العلاقات التركية الإسرائيلية توترت خلال سنة 2009، عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وبعد إجراء تركيا مناورات عسكرية

مع سورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما في نهاية نيسان/ أبريل 2009[58]، ووصل التوتر بين تركيا و"إسرائيل" إلى ذروته مع إعلان تركيا إلغاء مشاركة "إسرائيل" في مناورات نسر الأناضول Anatolian Eagle exercise في 2009/10/8[59].

وربط أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu، وزير الخارجية التركي، إلغاء المناورات بالوضع في غزة، حيث قال في مقابلة خاصة مع شبكة سي أن CNN الأمريكية، إن بلاده منعت مشاركة "إسرائيل" في مناورات عسكرية لحلف شمال الأطلسي بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة (2009/2008)[60]. وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan، إن تركيا منعت "إسرائيل" من المشاركة في المناورات العسكرية، بسبب قلق الرأي العام التركي بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة[61].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2009، عبّر قادة في الجيش الإسرائيلي عن غضبهم من قرار الحكومة التركية إلغاء مشاركتهم في المناورات العسكرية الموسمية مع قوات الناتو North Atlantic Treaty Organization (Nato)، وطالبوا حكومتهم باتخاذ إجراءات ضدّ تركيا. غير أن الحكومة الإسرائيلية لم تعمد إلى تصعيد التوتر مع أنقرة، واكتفت بالردّ الأمريكي على القرار التركي بوقف مشاركة كامل قوات الناتو في المناورات[62]. وحاول نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون Danny Ayalon التقليل من أهمية القرار؛ مؤكداً أن "تركيا كانت وستبقى نقطة ارتكاز استراتيجية مهمة جداً في الشرق الأوسط، وعلاقاتها مع إسرائيل تخدم مصالح المنطقة برمتها". ووصف تركيا بأنها "دولة متسامحة تنتمي إلى العالم الغربي وتعدّ مثالاً يقتدى به على عكس النظام الإيراني"[63].

كذلك أجرت "إسرائيل" مناورات عسكرية مع إيطاليا، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، شاركت مقاتلات إسرائيلية في مناورة كبيرة مع سلاح الجو الإيطالي فوق البحر الأبيض المتوسط، انطلاقاً من قاعدة جوية إيطالية في جزيرة سردينيا Sardinia. وبحسب صحيفة معاريف، فقد شاركت "إسرائيل" في المناورة بخمس مقاتلات أف-15، وخمس مقاتلات أف-16، المخصصة لمهمات القصف الاستراتيجي البعيدة المدى[64].

وكشفت صحيفة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post في 2010/10/24، أن الجيشين الإسرائيلي والأمريكي أنهيا تدريباً مشتركاً حمل اسم جونيبر فالكون 11 أو Juniper 11 Falcon في 2010/10/21، يهدف إلى تطوير التنسيق والتعاون الجوي والبري والبحري بين مختلف القوات في الجيشين[65].

وذكر تقرير إسرائيلي في 2012/4/1, أن الجيش الإسرائيلي شارك مع الجيشين الأمريكي واليوناني في مناورة عسكرية واسعة في اليونان تحاكي حماية حقول غاز بحرية. وقالت صحيفة هآرتس إن مناورة نوبل دينا Noble Dina تشارك فيها قوات من الأسطول السادس الأمريكي، وتحاكي قتالاً ضدّ غواصات ومعارك جوية وحماية حقول غاز في البحر المتوسط. وقالت الصحيفة إن الجيش الإسرائيلي أقرّ بإجراء مناورة نوبل دينا لكنه رفض إعطاء أية تفاصيل عنها، وبدأت المناورة في 2012/3/26 وانتهت في 2012/4/5[66].

وكانت "إسرائيل" والولايات المتحدة تجريان مثل هذه المناورات مع تركيا حتى سنة 2009، ولكن عقب تدهور العلاقات بين "إسرائيل" وتركيا، توقفت هذه المناورات السنوية وأصبحت "إسرائيل" تجريها في اليونان. ومناورة نوبل دينا هي الأولى من نوعها بين الجيوش الثلاثة[67].

وفي حزيران/ يونيو 2012، أجرت "إسرائيل" مناورات جوية مشتركة مع الولايات المتحدة فيها محاكاة للحرب، وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست أن عشرات المقاتلات من نوع أف-16 شاركت في المناورات الجوية الإسرائيلية الأمريكية التي أطلق عليها اسم فرس شجرة العرعر، والتي أتت بينما كانت تركيا تجري مناورات جوية مع الولايات المتحدة لم تشارك فيها "إسرائيل".

وقال منسق التدريبات المشتركة مع الجيوش الأجنبية في "إسرائيل" والخارج الذي يعرف باسم كابتن آر Captain R، إن التدريبات تُقوي التعاون بين سلاح الجو الإسرائيلي ونظيره الأجنبي، "ونتعلم من بعضنا البعض ونحسّن قدراتنا الميدانية"[68].

وفي 2012/8/21، أنهى ضباط من الولايات المتحدة و"إسرائيل" تمريناً عسكرياً افتراضياً استمر لمدة أربعة أيام، في إطار تعزيز التعاون العسكري بين الجيشين حسبما أشار إليه بيان عسكري إسرائيلي. وذكر البيان أن المحاكاة الافتراضية التي نفذت، حملت اسم جونيبر فالكون؛ وهو الاسم الرمزي للتمرينات التي يجريها الجيش الأمريكي وجيوش حلفائه الأوروبيين، استناداً إلى اتفاقات موقعة بهذا الشأن[69].

5. التسلح:

تعدّ الصناعات الحربية الإسرائيلية إحدى دعائم الجيش الإسرائيلي والاقتصاد الإسرائيلي. ويرجع ذلك في الأساس للاهتمام الذي أولته الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري والاقتصادي للصناعة الحربية الإسرائيلية؛ من حيث قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال سدّ احتياجات القوات المسلحة الإسرائيلية من الأسلحة والمعدات والذخائر ومركبات القتال وقطع الغيار، وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في الحصول على هذه الاحتياجات الأمنية المهمة[70].

أ. سلاح البر:

تنشط في "إسرائيل" عدّة مؤسسات لتصنيع الأسلحة البرية الإسرائيلية. وتعدّ مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI) وشركة سولتام Soltam من أهم مؤسسات التصنيع في هذا المجال. ويتنوع إنتاجها ليشمل بجانب الأسلحة الصغيرة، الأسلحة الثقيلة مثل الدبابة (ميركافا Merkava)، والمدافع 105 ملم بأنواعها، والعربات المدرعة، والقذائف الصاروخية، والمدافع المضادة للطائرات، ومعظم أنواع الذخائر والألغام، والقنابل الارتجاجية، ومواد الحرب الكيماوية، والمواد المتفجرة بأنواعها وتنتج الهاونات بأنواعها وذخيرتها.[71]

ومما تنتجه الشركتان على هذا الصعيد: البنادق الآلية جليل Galel، والرشاشات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وتصنيع الدبابة (ميركافا 1، 2، 3، 4)، وتصنيع العربات المدرعة، والمدافع 105 ملم، 155 ملم المجرورة وذاتية الحركة، وأيضاً 105 ملم، 120 ملم الخاصة بالدبابات، بالإضافة للهاونات 81 ملم، 120 ملم، 160 ملم (سولتام) والأسلحة المضادة للدبابات[72].

وهذه جداول بأهم أسلحة الجيش الإسرائيلي البرية المستخدمة حتى 2012/5/8:

جدول رقم (1): الدبابات[73]

النوع	العدد	المستخدَم
ميركافا (1-2-3-4)	1,720	1,720
أم-60 (M 60)	1,600	1,170
سنتوريون Centurion	350	220
المجموع	**3,670**	**3,110**

جدول رقم (2): ناقلات الجند[74]

النوع	العدد	المستخدم
أشزريت Achzarit	215	215
أم-113 (M113)	5,500	5,500
نِصف مُجنزرة أم-2/أم-3 (Halftrack M2/M3)	600	70
أنواع أخرى	2,160	2,115
المجموع	**8,475**	**7,900**

جدول رقم (3): سلاح المدفعية[75]

النوع	العدد	المستخدم
مدفعية أم-110 (M110): 203 ملم	36	36
مدفعية أم-107 (M107): 175 ملم	140	70
مدفعية أم-109 (M109): 155 ملم	600	600
مدفعية أم-50 (M-50): 155 ملم أل-33 (L-33): 155 ملم	120	120
المجموع	**896**	**826**

جدول رقم (4): الهاون[76]

النوع	العدد	المستخدم
الهاون عيار 60 ملم	5,000	5,000
الهاون عيار 81 ملم	700	700
الهاون عيار 120 ملم	500	500
الهاون عيار 160 ملم	240	240
المجموع	**6,440**	**6,440**

تطوير صناعة الأسلحة في "إسرائيل": عملت "إسرائيل" على تطوير أسلحتها كي تتمكن من مواجهة التحديات التي تشكل خطراً على بقائها، ونتحدث فيما يلي عن أهم الأسلحة البرية التي طورتها "إسرائيل" خلال الفترة 2005-2012.

أعلن الجيش الإسرائيلي في 2005/3/28، عن تطوير قذيفة صاروخية تُعدّ فريدة من نوعها في العالم يصل مداها إلى 150 كم، وأطلق عليها اسم إكسترا Extended Range[77] Artillery.

وكشفت جريدة هآرتس في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، أن الجيش الإسرائيلي يستخدم نوعاً جديداً من الأعيرة يطلق عليها أعيرة الفاصوليا Bean Bag Round، وأوضحت أنها عبارة عن أكياس كروية الشكل مصنوعة من مادة البلاستيك المقوى ويتمّ إنتاجها في الولايات المتحدة الأمريكية[78].

وكشفت مصادر إسرائيلية في كانون الأول/ ديسمبر 2005، أن علماء إسرائيليين تمكنوا من تطوير سيارة تقاد بالتحكم عن بعد لاستخدامهما في العمليات العسكرية[79]. وفي 2006/11/18، بدأت "إسرائيل" بتطوير أسلحة اغتيال صغيرة جداً ودقيقة للغاية باستخدام تقنية النانو. وحملت الأسلحة الإسرائيلية الجديدة أسماء مختلفة تشير إلى طبيعتها مثل دبور الذكاء وذراع ستيف أوستن ولآلئ الحكمة. وسلاح دبور الذكاء هو عبارة عن طائرة متناهية الصغر من دون طيار وبحجم حشرة الدبور، ومزودة بأجهزة حساسة لرصد تحركات مقاتلي العدو، وتنقل صوراً مباشرة إلى قاعدة مراقبة وتوجيه، كما أن بإمكان هذا الدبور حمل قذائف متناهية الصغر لتنفيذ اغتيالات، أما سلاح ذراع ستيف أوستن فهو قفاز أو كم يرتديه الجندي لتتعاظم قوة يده بشكل كبير للغاية ليتمكن، على سبيل المثال، من اقتحام أبواب ورفع أجسام ثقيلة[80].

وأعلن الجيش الإسرائيلي في 2010/9/20، عن تطوير منظومة سلاح متقدّمة لوحدات المشاة العسكرية بالتعاون مع الصناعات العسكرية، منظومة الأسلحة رفائيم؛ أي الشبح، وُصفت بأنها قادرة على إصابة الأهداف "بفعالية عالية جداً"، وهي عبارة عن قاذف قنابل يدوية "باستطاعته التعامل مع أهداف مكشوفة أو خفية بعيدة عن خطّ رؤية المقاتل، واختراق هدف محصن بشكل خفيف والانفجار داخل مبنى أو آلية"[81].

سمحت الحكومة الإسرائيلية في 2011/1/26، بالكشف عن عملية تزويد قواتها على حدود قطاع غزة بمنظومة معطف الريح المخصصة لاعتراض الصواريخ المضادة للدروع التي يطلقها المقاومون الفلسطينيون، كما زودت بقذائف مدفعية من طراز كلانيت؛ أي شقيقة النعمان من إنتاج الصناعات العسكرية الإسرائيلية المعدة للإطلاق من المدافع من عيار 120 ملم المركبة على دبابات الميركافا، وتحتوي كل قذيفة من هذا النوع على حشوات متفجرة على شكل أقراص معدنية صغيرة تنفجر في الهواء فوق الهدف وتتناثر شظاياها في مسافة نحو 200م[82].

وأعلنت الحكومة والجيش الإسرائيليين في سنة 2011، عن مدفع جديد أطلقت عليه اسم الفكاه، الذي سمّي تيمناً بأفعى كبيرة "باصقة"، حيث كان تشغيله سيتمّ ليلقي المياه العادمة (مجاري) على الفلسطينيين[83]. وفي 2011/10/26، قام الجيش الإسرائيلي بترسية صفقة بقيمة أربعين مليون دولار على شركة إلبيت سيستمز Elbit Systems لتسليم وحدات المشاة لديه مزيداً من أنظمة مدافع هاون بعيدة المدى سريعة الانتشار ارتدادية مستقلة تعمل على جهاز الكمبيوتر من عيار 120 ملم المعروفة اختصاراً بكاردوم Cardom[84].

ب . سلاح الجو:

يُشكل سلاح الجوّ أسوة بالقوات الأرضية والقوات الجوية، وهو أحد أسس الجيش الإسرائيلي. وتنشط في "إسرائيل" عدّة مؤسسات في مجال الصناعات الجوية. وتُعدّ مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، وشركة تاديران Tadiran، وشركة بيت شيمش Bet-Shemsh، من أهم مؤسسات التصنيع في سلاح الجو الإسرائيلي. ويتنوع إنتاجها ليشمل المقاتلات كفير Kfir، ولاقي lucky، وفانتوم 2000 أو Phantom 2000، والطائرات المروحية مثل وست وند Westwind Helicopters، والطائرات بدون طيار، وإنتاج المحركات النفاثة الخاصة بالطائرات نوحاماحستر، وكفير، وفانتوم 4، ومحرك المروحية سوبر فريلون Super Frelon[85].

ومما تنتجه الشركات الإسرائيلية على هذا الصعيد، الطائرات، حيث تصنع "إسرائيل" المقاتلة كفير نقلاً عن تكنولوجيا ميراج Mirage الفرنسية، وأجرت مؤسسة الصناعات الجوية تحديثاً للمقاتلة الأمريكية شماي هوك، والمقاتلة فانتوم، إلى فانتوم 2000. كما أدخلت تعديلات على المقاتلة أف.إي-16 أو FE-16، بالإضافة إلى إنتاج طائرات تدريب فوجاماجستر Fouga Magister، وسي سكان Sea Scan، وغامبيت Gambit، وطائرات بدون طيار من الطرازات ماستيف Mastiff، وسكاوت scout، وبايونير Pioneer، وكادرا؛ وأخيراً طائرة بدون طيار بي. بي. أل. أي. BBLA، التي تقوم بمهام اعتراض الصواريخ البالستية المعادية في الجو، وهرمس 450 أو Hermes 450، وهانتر Hunter، وهاربي Harpy، وفايربي Firebee[86].

جدول رقم (5): الطائرات[87]

النوع	العدد	المستخدم
أف-16 آي (صوفا) F-16 I (Soufa)	100	100
أف-16 2020 أو F-16 2020	1	1
أف-16 سي/ دي (باراك) F-16 C/D (Barak)	135	135
أف-16 أي/ بي (نيتز) F-16 A/B (Netz)	107	107
أف-15 آي (راعم) F-15 I (Ra'am)	25	25
أف-15 آي / بي (باز) F-15 A/B (Baz)	30	10
أف-15 سي/ دي (باز) F-15 C/D (Baz)	42	42
أف-4-2000 أو F-4-2000	120	50
كفير	140	0
أي-4 سكاي هوك A-4 Skyhawk	174	20
أف-35 جي أس أف F-35 JSF	20	0
المروحيات	231	171
طائرات النقل	77	57

تطوير الأسلحة في سلاح الجو: أفادت جريدة يديعوت أحرونوت، في 2005/3/31، أن الجيش الإسرائيلي تسلم الدفعة الأولى من الطائرات بدون طيار من طراز سكاي لارك Skylark التي أنتجتها شركة ألبيت معراخوت Elbit Maarahot الإسرائيلية. وستتيح الطائرات بدون طيار، الشخصية وصغيرة الحجم، تنفيذ مهام استخبارية وراء التلة[88]. وأعلن الجيش الإسرائيلي في 2005/9/19، عن استخدام طائرات من دون طيار من طراز ماحتس القادرة على البقاء في الجو لأكثر من أربعين ساعة؛ وزوّدها بعيون إلكترونية متطورة، ويقدر حجم الصفقة بأكثر من خمسين مليون دولار[89].

وفي 2010/9/17، صادقت لجنة وزارية إسرائيلية خاصة برئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك Ehud Barak، على صفقة لشراء طائرة الشبح من طراز أف-35[90].

وفي 2010/12/23، احتفل سلاح الجو الإسرائيلي رسمياً باستيعاب أول سرب من الطائرات الحديثة بدون طيار من طراز إيتان Eitan[91]، وقالت مجلة إسرائيل ديفينس Israel Defense في تقرير نشرته في 2011/9/21، إن "شركة إسرائيل للصناعات الفضائية وصناعة الطائرات"، تعكف على تطوير جيل جديد من الطائرات التي تعمل بدون طيار، ويطلق عليها اسم الطيور أو الحشرات لصغر حجمها، والذي قد يسمح بدخولها عبر النوافذ، لتنفذ مهماتها بصمت داخل المباني. أما النموذج الآخر الذي كشفت عنه الشركة فهو لطائرة دون طيار صغيرة الحجم تسمّى ميني - بانثر Mini Panther، وهي تزن نحو 12 كغ، فيما لا يتجاوز وزن الحمولة فيها واحد كغ، كما يمكنها التحليق مدة تسعين دقيقة[92].

وأفادت جريدة جيروزاليم بوست في 2012/6/13، أنّ الجيش الإسرائيلي يواصل العمل على تشفير طائرات دون طيار، وسط تخوف من أن يحصل أعداء "إسرائيل" على تقنية تمكنهم من اعتراض ما ترصده[93].

ج . سلاح البحر:

تنشط في "إسرائيل" عدّة مؤسسات لتصنيع سلاح البحر، ومن أهمّها شركة أحواض السفن الإسرائيلية .Israel Shipyards Ltd، وهي شركة حكومية مركزها مدينة حيفا، تمارس أنشطة عسكرية ومدنية في مجال بناء السفن بأنواعها، وقد قامت بإنتاج قوارب ومنصات إطلاق الصواريخ، وسفن إنزال الدبابات، وزوارق الدورية السريعة، والصواريخ سطح-سطح جبرائيل Gabriel[94].ومما تنتجه "إسرائيل" على هذا الصعيد: قوارب

تحمل منصات إطلاق الصواريخ عاليا، وساعر Sa'ar، وإشيف، المزودة بالصواريخ هاربون Harpoon، وجزئيل، ومدافع 76 ملم، وزوارق الدورية السريعة دفورا Dvora، وسوبر دفورا Super Dvora، وناشال، ودوتب كات، وكاترمان وصواريخ سطح-سطح جبرائي 1، و2، و3[95].

جدول رقم (6): السفن والغواصات[96]

سلاح البحرية	العدد
الغواصات (دولفين) Dolphin	٥
زوارق الدوريات	٥٧
السفن القتالية	١٥

الموانئ البحرية:

1. **قاعدة حيفا:** مقر أسطول الغواصات والسفن القتالية وسرية دوريات (الوحدة 914).
2. **قاعدة عتليت Atlit:** مقر الوحدة الخاصة شييطت Shayetet 13 (مغاوير البحر).
3. **قاعدة إيلات:** مقر زوارق الدوريات (الوحدة 915).
4. **قاعدة أسدود (أشدود Ashdod):** مقر زوارق الدوريات (الوحدة 916)[97].

تطوير سلاح البحر الإسرائيلي: ذكرت يديعوت أحرونوت في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، أن الجيش الإسرائيلي طوّر زورقاً حربياً سريعاً من دون طاقم يحمل اسم الحامي، وقام مركز الأبحاث الإسرائيلية رافائيل Rafael بتطويره، وأوضحت أن الزورق يبلغ طوله تسعة أمتار ويستطيع الإبحار بسرعة سبعين كيلومتراً في الساعة، ومجهز برادار وكاميرا يمكنها البحث عن الهدف وتحديده، كما تمّ تزويده برشاش خفيف من عيار 62.7 ملم ويمكن تجهيزه مستقبلاً بصواريخ[98].

وكشفت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في آذار/ مارس 2008 النقاب عن سلاح جديد بدأ سلاح البحرية الإسرائيلي باستخدامه على شواطئ غزة يُدعى بروتيكتور Protector (المراقب الإلكتروني). وهو عبارة عن قارب غير مأهول من إنتاج الصناعات العسكرية الإسرائيلية رافائيل، يحمل بداخله لوحات مراقبة إلكترونية متطورة، وعلى سطحه رشاش ثقيل، وفي مكان بارز منه كاميرا مضادة للماء، ويتحرك بسرعة ومناورة كبيرة، ويصل ثمن البروتيكتور إلى 300 ألف دولار[99].

وافقت وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2012/8/4، على تخصيص مبلغ 800 مليون دولار لصالح سلاح البحرية الإسرائيلي للحصول على أربع سفن حربية، وذكرت مجلة جينز ديفنس IHS Jane's Defence Weekly أن السفن سوف تتراوح أوزانها بين 1,200 طن و1,300 طن[100].

د. الصواريخ:

من أهم مؤسسات التصنيع في سلاح الصواريخ مؤسسة رافائيل، والتي تعرف بأنها هيئة تطوير الوسائل الحربية، وتتبع وزارة الدفاع، وهدفها الرئيسي البحث وتطوير وسائل قتالية جديدة اعتماداً على التكنولوجيا المتقدمة، ووضع الخطط والبرامج المختلفة الخاصة بتطوير وسائل وتقنيات تبرز الحاجة إليها، إما بالتصميم المحلي أو الحصول على رخصة بها من الخارج. كما تصنع ما تقوم بتصميمه وتطويره من أسلحة ومعدات، وأبرزها الصواريخ الموجهة، ومعدات التوجيه والتصويب، والحاسبات الإلكترونية، وأجهزة قياس المسافات الإلكترونية. وقد قامت بتصنيع صواريخ أرض-أرض، أرض-جو مثل شافيت 2 أو Shavit-2، ونُظُم توجيه، ونُظُم حرب إلكترونية، ووسائل حرب إلكترونية مضادة، وقنابل ذكية[101].

ومن أهم منتجاتها: الصواريخ البالستية الفرنسية French Ballistic Missile (MD 660، 620-MD، وأنتجت منها طراز أريحا Jericho (1 و2، و3)، والتي وصل مدى الأخيرة منها إلى 2,700 كم. كما عبرت "إسرائيل" حاجز الصواريخ عابرة القارات وأنتجت الصاروخ شافيت 4,500 كم، والصواريخ الجوالة هاربون كروز Harpoon Cruise، الذي تسلح به غواصاتها الألمانية من طراز دولفين والمدافع والرشاشات المضادة للطائرات والصاروخ أرض-جو قصير المدى باراك Barak. كما أدخلت تحسينات على الصواريخ أرض-جو هوك Hawk missile، وشابرال Shapral، وطورت "إسرائيل" وسائل متعددة لمواجهة الصواريخ البالستية العربية؛ وذلك في إطار الخطة حوما، التي شملت الصواريخ حيتس بالتعاون مع الولايات المتحدة[102].

أهم أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ في الجيش الإسرائيلي:

1. **القبة الحديدية:** هو نظام تمّ تصميمه رداً على صواريخ وقذائف هاون تطلق من قطاع غزة، ويتمكن من تحديد أماكن الصواريخ الواردة؛ ويتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: رادارات التتبع، ومقعد المشغل، ووحدة إطلاق الصواريخ، وقد اتخذ قرار بناء القبة الحديدية سنة 2007[103]. وتتراوح تكلفة الصاروخ الاعتراضي الموجه بالليزر والمسمى تامير، والذي تستخدمه القبة الحديدية، تتراوح بين 30 و50 ألف دولار[104].
2. **باتريوت:** هي صواريخ أرض-جو أمريكية، مصممة لاعتراض الطائرات والصواريخ متوسطة وبعيدة المدى. وتمّ تصميم نظام باتريوت سنة 1960، ويشمل: قاذفة ثابتة تحتوي على أربع قواعد اعتراض، رادار المسح الضوئي، ومحطة التحكم التي تشكّل عصب النظام[105].

3. **حيتس:** هو نظام الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، تمّ تطويره بالتعاون مع الولايات المتحدة ويعمل منذ سنة 2000، وهو نظام الدفاع الصاروخي طويل المدى أرض-جو. يُمكن لصاروخ حيتس حتى اعتراض الصواريخ خارج الغلاف الجوي، وبالتالي منع الأضرار الجانبية الناتجة عن الاعتراض. ويستخدم النظام تكنولوجيا متقدمة لتحديد واعتراض الصواريخ بطريقة دقيقة؛ ولكنها غير قادرة على كشف الصواريخ على مدى أطول بدقة أكبر. وسلاح الجو الإسرائيلي لديه وحدة خاصة مسؤولة عن نظام صواريخ حيتس[106]. ويمكن تفعيل أداء صواريخ حيتس 2 لتكون أسرع في الرصد بواسطة طائرات من دون طيار، حيث تحتوي على مجسات فائقة الدقة تعمل بالتكامل مع الرادار الأمريكي العملاق أكس باند X-Band، كما يمكن دمجها بنظام الصواريخ الاعتراضية باتريوت[107].

4. **الطبقات العليا:** منظومة دفاعية تضم صواريخ حيتس 3، مهمتها اعتراض الصواريخ الباليستية على ارتفاع مئة كم؛ أي قبل دخولها الغلاف الجوي، تعمل بالتناغم مع الرادار العملاق أكس باند[108].

5. **ثاد Anti-Ballistic Missile System-Thaad:** نظام صاروخي أمريكي، فائق السرعة وقادر على المناورة وتفجير الصواريخ الباليستية خارج الغلاف الجوي وداخله، إضافة لاعتراضه أي سلاح للدمار الشامل يدخل في مساره. ويتمّ إطلاقه من البحر والجو، ويمكن دمجه بنظام باتريوت[109].

6. **العصا السحرية Magic Wand system:** نظام دفاعي أمريكي - إسرائيلي مشترك، يعمل بالليزر، وهو مضادّ للصواريخ الباليستية القصيرة المدى والصواريخ التقليدية بعيدة المدى[110].

7. **مقلاع داود David's Sling:** نظام دفاعي أمريكي - إسرائيلي مخصص لاعتراض الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى[111].

8. **نظام فالانكس Phalanx CIWS:** هو عبارة عن دفاعات جوية رشاشة أمريكية الصنع تسعى "إسرائيل" لشرائه؛ ولم تحصل عليه إلى وقت كتابة التقرير، وفالانكس أو سانتوريون هي مدافع مصممة ضدّ الصواريخ قصيرة المدى، تُطلق أربعة آلاف طلقة ذات اختراق وتفجير عالٍ، حيث تفتت الصاروخ المهاجم وتمنع سقوط الشظايا الضخمة منه فوق المناطق الآهلة، يطلق عادة من البوارج الحربية، وهو قيد التطوير ليستخدم من البر في حماية المنشآت الحساسة[112].

9. **حراس السماء Sky guard:** هو جهاز يطلق إشعاعات ليزر عالية نحو الأهداف الطائرة كصواريخ كاتيوشا Katyusha والقذائف المدفعية. وقد أعاد الجيش الإسرائيلي تفعيله بعد العدوان على لبنان سنة 2006[113].

هـ. السلاح الإلكتروني (الإنترنت):

في 2010/6/23، ذكرت يديعوت أحرونوت، أن رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي عاموس يدلين Amos Yedlin قام بتشكيل وحدة جديدة من الجيش الإسرائيلي أطلق عليها 8,200، وذلك لمواجهة أخطار الإنترنت وإمكانية اختراق الهاكرز للمواقع الإسرائيلية، لتكون تحت مسؤولية جهاز الاستخبارات، وأسند مسؤوليتها لمسؤول الوحدة التكنولوجية في جهاز الاستخبارات[114].

وفي 2011/2/10، أعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أن قيادة الجيش شكلت وحدة قتالية جديدة متخصصة بالتعامل مع الرأي العام المحلي والعالمي، عبر شبكات الفيسبوك facebook وتويتر twitter وموقع اليوتيوب youtube[115]، وقالت صحيفة جيروزاليم بوست، إن الجيش الإسرائيلي جند ما يقارب 300 من خبراء الحواسيب (قراصنة) لمواجهة حرب إلكترونية محتملة[116].

وكشفت الرقابة العسكرية الإسرائيلية، في 2012/5/2، عن نظام تكنولوجي جديد لمراقبة المعلومات المرئية والنصية في الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر ومدونات[117]. وفي 2012/5/11، قام الجيش الإسرائيلي باستكمال أول حلقة دراسية لتخريج "متدربين على حروب الإنترنت"، والمتخرجون، البالغ عددهم ثلاثون شخصاً، سيتمركزون في مختلف فروع الجيش الإسرائيلي المختلفة، للإشراف على شبكة الحاسوب، ولمنع الهجمات على الإنترنت.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قسم الإنترنت في الجيش الإسرائيلي يتبع القسم سي 41 أو C 41 المسؤول عن رصد ومنع اختراق الشبكات العسكرية[118].

6. الميزانية العسكرية الإسرائيلية:

في سنة 2004 بلغت الموازنة العسكرية التي أقرّتها الحكومة والكنيست 46.8 مليار شيكل (نحو 10.88 مليارات دولار). وفي أواخر آب/ أغسطس 2005، كشف مراقب الدولة في "إسرائيل" أن أريل شارون Ariel Sharon ووزير دفاعه موفاز قاما بإخفاء مداخيل ضخمة لمبيعات الأسلحة وغيرها، وتحويلها إلى الميزانية العسكرية دون علم الحكومة أو وزارة المالية وهي مبالغ وصلت إلى 11.7 ملياراً (نحو 2.6 مليار دولار) مما رفع الميزانية إلى 58.5 مليار شيكل (نحو 13 مليار دولار)[119]. وفي سنة 2005 بلغت الموازنة العسكرية الرسمية نحو 18% من الميزانية الإسرائيلية، أي نحو 10.45 مليار دولار[120].

وحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فقد بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية لسنة 2006 ما مجموعه 50.6 مليار شيكل (نحو 11.35 مليار دولار)[121]، وقد تناقلت الأخبار أن الميزانية العسكرية الإسرائيلية لسنة 2007 كانت الأكبر في التاريخ الإسرائيلي، كما تحدثت

عن إشارات عن أن الحكومة قامت بزيادة الميزانية العسكرية، بعد أن تمّ إقرارها رسمياً من الكنيست Knesset[122].

وقد كشفت صحيفة ذي ماركر The Marker الاقتصادية التابعة لصحيفة هآرتس الإسرائيلية في 2010/4/18، أن وزير المالية يوفال شتاينتس Yuval Steinit أبرم اتفاقاً سرياً مع وزير الدفاع إيهود باراك، لزيادة ميزانية وزارته تراكمياً بنحو 188 مليون دولار في العامين المقبلين، وقالت إن ميزانية الحرب المباشرة ستبلغ 17 مليار دولار سنوياً، من بينها ثلاثة مليارات دولار قيمة الدعم الأمريكي السنوي المباشر، وحسب ما نشر، فإن الاتفاق السري يقضي بزيادة ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلي بـ 188 مليون دولار في ميزانية سنة 2011، ولتبقى كما هي سنة 2012 لتزيد بمبلغ مطابق آخر، وبذلك ترتفع الميزانية من 13.6 مليار دولار سنة 2010 إلى نحو 14 مليار دولار سنة 2012[123].

كان القلق والارتباك واضحاً على السلوك الإسرائيلي عندما بدأت الثورات في بعض الدول العربية، ووصف قادة إسرائيليون ما حدث بأنه تسونامي سياسي حسب ما ذكر وزير الدفاع إيهود باراك في 2011/3/8[124]، وقد دفع ذلك باراك للقول إن "إسرائيل" قد تطلب زيادة في المساعدات العسكرية والأمنية من الولايات المتحدة بعشرين مليار دولار خلال السنوات المقبلة للتعامل مع الأحداث المتلاحقة في العالم العربي[125]. كما طلبت وزارة الدفاع زيادة في ميزانيتها المعتمدة لسنة 2011 بنحو خمسة مليارات شيكل (نحو 1.4 مليار دولار)[126].

وتجدر الملاحظة إلى أن الميزانية العسكرية الإسرائيلية المقرَّة أصلاً لسنة 2011 كانت 53.5 مليار شيكل (نحو 14.95 مليار دولار)[127]، بينما بلغت الميزانية العسكرية المقرة أصلاً لسنة 2012 نحو ستين مليار شيكل

(نحو 15.9 مليار دولار)[128]. وفي 2011/12/21 قررت لجنة المال في الكنيست زيادة موازنة الجيش، بمبلغ قدره 780 مليون شيكل (حوالي 217 مليون دولار)، لتصل خلال سنة 2012 إلى 60.7 مليار شيكل (حوالي 16.96 مليار دولار)، بعدما كان من المقرر أن تبلغ 59.93 مليار شيكل (حوالي 16.74 مليار دولار)[129]. وفي 2011/12/28، تمّ زيادة ميزانية وزارة الدفاع بـ 1.67 مليار شيكل (حوالي 466 مليون دولار)، في ثاني زيادة خلال أسبوع[130].

وفي 2012/1/8، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن "إسرائيل" ستعزز الإنفاق الدفاعي بنحو 6% في سنة 2012 لمواجهة زيادة حالة عدم الاستقرار بالمنطقة؛ لأنه يرى أنه من الخطأ، "بل وخطأ كبير"، أن يتمّ تقليص ميزانية الدفاع. وبذلك فإن "إسرائيل" أنفقت ثلاثة مليارات شيكل إضافية (حوالي 797 مليون دولار) على الدفاع في سنة 2012.

وفي حزيران/ يونيو 2012، تقدمت قيادة الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع بطلب إلى رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، لزيادة الميزانية العسكرية بمبلغ 15 مليار شيكل (نحو أربعة مليارات دولار أمريكي)، أي ما يعادل 25% من الميزانية العسكرية؛ وذلك بدعوى "سدّ الاحتياجات الطارئة الناجمة عن فوز ممثل الإخوان المسلمين محمد مرسي بالرئاسة المصرية، وتصريحاته حول إعادة النظر في اتفاقيات كامب ديفيد Camp David[131].

وذكر تقرير لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في 2013/2/14، أن ما تصرفه "إسرائيل" على جيشها، نسبة للناتج المحلي الإجمالي لديها، يصل إلى ستة أضعاف ما تصرفه دول صناعية، وقالت الدائرة إن حصة "الأمن" من الموازنة العامة بلغت في السنوات الأخيرة نحو 16.5% من الميزانية السنوية، ما يعني قرابة 17.5 مليار دولار، وهو ما يشكل 6.7% من الناتج المحلي

الإجمالي في "إسرائيل". ولا يشمل التقرير ميزانيات الصرف على الجيش في المناطق الفلسطينية والاستيطان والأمن الذي يصل إلى 30% من الميزانية العامة[132].

جدول رقم (7): الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2000-2012[133]

السنة	الموازنة (بالمليون شيكل)	الموازنة (بالمليون دولار)
2000	39,587	9,709
2001	41,788	9,936
2002	48,957	10,333
2003	46,350	10,191
2004	43,988	9,814
2005	45,739	10,192
2006	49,546	11,118
2007	49,202	11,977
2008	51,328	14,306
2009	48,921	12,440
2010	50,921	13,641
2011	53,502	14,953
2012	60,000	15,944

وكشفت رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي عن تكلفة تحريك كل نوع من الأسلحة، ونشر المراسل العسكري ليديعوت أحرونوت، يوسي يهوشع Yossi Yehoshua تقريراً عن التسعيرة تحت عنوان "جيش محدود الضمان". يوضح الجدول التالي هذه التكلفة[134]:

جدول رقم (8): تكلفة تحريك الأسلحة حسب النوع

تكلفة تحريك السلاح	بالشيكل	بالدولار الأمريكي
ساعة تحليق لطائرة أف-15	130 ألف	35 ألف
ساعة تحليق طائرة أف-16	134,800	36 ألف
إطلاق صاروخ تامير Tamir	230 ألف	62 ألف
ساعة تحريك دبابة ميركافا 1	2,230	603
ساعة تحريك دبابة ميركافا 3	3,660	989
ساعة تحريك دبابة ميركافا 4	4,300	1,162
مناورة تستمر أربعة أيام للواء دبابات ميركافا	12 مليون	3.2 مليون
إعداد جندي المدرعات	90 ألف	24 ألف
مناورة لواء مشاة	7.3 مليون	2 مليون
طلقة من عيار 5.56	1.38	0.4
طلقة القناص	3.73	دولار
قنبلة دخانية ملونة	70	19
ساعة تحريك ناقلة جند مدرّعة	105	28.4
ناقلة مدرّعة من طراز أخزريت	960	259.5
إطلاق قذيفة من مدفعية ملكة المعركة	2,145	579.7
إطلاق قذيفة من مدفع منتس	6,100	1,649
قذيفة الإنارة	7,511	2,030
مناورة قوة مدفعية	4.6 مليون	1.2 مليون
مناورة فرقة في الشمال	22 مليون	5.9 مليون
تكلفة الجندي النظامي خلال سنة	442.7 آلاف	123 ألف
تكلفة جندي الخدمة الإلزامية خلال سنة	21,885 ألف	6 آلاف

ثالثاً: العلاقات الإسرائيلية العسكرية الخارجية

يتمتع قطاع الصناعات العسكرية في "إسرائيل" بخبرات متقدمة متراكمة، جعلت منه واحداً من أهم القطاعات الصناعية في "إسرائيل". فبالإضافة إلى تزويد قطاعات الجيش الإسرائيلي بالعديد من الأسلحة المتطورة، تشكل صادراته إحدى ركائز العلاقات العسكرية الخارجية، وتدرّ على "إسرائيل" مليارات الدولارات، حيث تعادل صادرات هذه الصناعات نحو 14 مليار دولار سنوياً[135]. واحتلت "إسرائيل" المركز الرابع في قائمة الدول المصدرة للأسلحة في العالم في سنة 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الدفاع الإسرائيلية قامت منذ عدة سنوات بتأسيس شبكة لتسويق السلاح على مستوى العالم، تضم جنرالات في الجيش وسماسرة ومقاولين، وأطلقت عليها اسم حود حهنيت، وتعني بالعبرية رأس الرمح[136].

وقال تقرير صادر عن مجمع الصناعات العسكرية الحربية الإسرائيلية في 2011/6/16، إن الصادرات العسكرية الإسرائيلية ارتفعت خلال خمس سنوات بنسبة 105%، لتصل في سنة 2010 إلى 7.2 مليار دولار، في حين أن مجمل المبيعات العسكرية، بما فيها لجيش الاحتلال ارتفعت خلال خمس سنوات بنسبة 88%. وقال التقرير، إن مجمل مبيعات الصناعات العسكرية الإسرائيلية ارتفعت في سنة 2010 بنسبة 3% مقارنة بسنة 2009، لتصل إلى مستوى 9.6 مليار دولار، بعد أن كانت في سنة 2005 حوالي خمسة مليارات دولار، أي زيادة بنسبة 88%، وهي مبيعات تشمل ما يباع لجيش الاحتلال الإسرائيلي[137].

أما الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى الخارج، فقد سجلت في سنة 2010 زيادة بنسبة 3.4% مقارنة مع سنة 2009، لتصل إلى مستوى

7.2 مليار دولار، وهذا بعد أن كان حجم الصادرات في سنة 2005 حوالي 3.5 مليارات دولار. وأعلنت الشركات الأربع الكبرى للصناعات العسكرية، أنها أبرمت في سنة 2010 صفقات بقيمة حوالي 19 مليار دولار تنفذ على مدى السنوات المقبلة، وهذا مقابل صفقات بحجم 17.3 مليار دولار في سنة 2009[138].

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة "إسرائيل" العسكرية الخارجية لا تقوم على التماثل بين الدول التي تتعاون معها، إلا أنها تحقق الفائدة للطرفين؛ حيث تنوعت هذه العلاقة ما بين الداعم، التنسيق، والتجارة... .

منذ الإعلان عن قيام دولة "إسرائيل" وتأسيس جيشها، حاولت الدولة العبرية إقامت علاقات عسكرية مع العديد من الدول المتقدمة، بهدف الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة العربية، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وتستفيد "إسرائيل" من العلاقات العسكرية والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، من خلال المساعدات العسكرية المباشرة، عبر تزويد "إسرائيل" بالعتاد العسكري المتقدم بدون مقابل، أو من خلال التعاون الثنائي في مجال التكنولوجيا العسكرية، أو من خلال بيع "إسرائيل" لأحدث الأسلحة، والتي لا يسمح ببيعها غالباً لدول المنطقة. في إطار اتفاق ضمني ودائم يدفع الولايات المتحدة لضمان الأمن القومي لـ"إسرائيل" والحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة.

وقد استفادت "إسرائيل" من المساعدات الأمريكية عبر ثلاث صيغ لنقل الأسلحة: أولها برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، والثانية تتعلق ببرنامج المبيعات التجارية المباشرة، أما الصيغة الثالثة فمخصصة للقطع الدفاعية الزائدة[139].

إن كثرة هذه الاتفاقات جعلت من "إسرائيل" أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت بين سنتي 1976 و2004 أكبر متلق سنوي لهذه المساعدات[140]، وتشير إحصائية نشرتها جريدة كريستيان ساينس مونيتور The Christian Science Monitor الأمريكية إلى أن "إسرائيل" كلفت الولايات المتحدة خلال الفترة 1973-2002 ما قيمته 1.6 تريليون دولار[141]. وقُدر الدعم الأمريكي العسكري لـ"إسرائيل" بـ 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، و4% من ميزانية الحكومة الإسرائيلية، و24% من النفقات الأمنية[142].

وتوصلت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن George W. Bush والحكومة الإسرائيلية إلى اتفاق على برنامج مساعدات أمريكية لـ"إسرائيل" مدته عشر سنوات بقيمة ثلاثين مليار دولار، ينصّ على رفع المخصصات سنوياً، ووفقاً لذلك ترتفع منحة التمويل العسكري بشكل تدريجي لتنتقل من 2.55 مليار دولار سنة 2009 إلى نحو 3.1 مليارات من سنة 2013 حتى سنة 2018[143].

جدول رقم (9): الدعم العسكري المعتمد في الميزانية الأمريكية لـ"إسرائيل" خلال 1949-2012 بالمليون دولار[144]

السنة	الدعم العسكري	السنة	الدعم العسكري	السنة	الدعم العسكري
1996-1949	29,014.9	**2002**	2,040	**2008**	2,380
1997	1,800	**2003**	3,086.4	**2009**	2,550
1998	1,800	**2004**	2,147.3	**2010**	2,775
1999	1,860	**2005**	2,202.2	**2011**	3,000
2000	3,120	**2006**	2,257	**2012**	3,075
2001	1,975.6	**2007**	2,340	**2013**	3,100
المجموع			**67,423.4**		

وفي الفترة 2000-2009 خصصت الولايات المتحدة أكثر من 24 مليار دولار لدعم التسلّح الإسرائيلي، منها حوالي 5.25 مليار أنفقتها "إسرائيل" على صناعة أسلحتها المحلية[145]. ووقّعت "إسرائيل" اتفاقيات نقل الأسلحة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في 2004-2011 بقيمة 7.7 مليار دولار. وكانت الأسلحة التي استلمتها "إسرائيل" من الولايات المتحدة في 2004-2011 بقيمة 9.5 مليار دولار[146].

وأقرت الولايات المتحدة في سنة 2011، دعماً إضافياً رفع مجموع مساعداتها العسكرية لـ"إسرائيل" 3.444 مليارات دولار خلال سنة 2011[147]. كما أقرت في ميزانية سنة 2012 دعماً إضافياً، فوق دعمها المعتاد، مقداره 235.7 مليون دولار، وبذلك يكون مجموع الدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" 3.331 مليارات دولار حتى آذار/ مارس 2012[148].

كما تقدم ألمانيا إلى "إسرائيل" دعماً عسكرياً كبيراً منذ إنشائها. واحتلت "إسرائيل" ما بين 1999 و2000 المركز الرابع بين الدول المستوردة للأسلحة الألمانية، والمركز الأول في الدول المستفيدة عبر دولة ثالثة[149]. وفي سنة 2001، كانت حصة ألمانيا من مجمل قيمة الصادرات العسكرية الأوروبية لـ"إسرائيل" 47%. وكانت قيمة الصادرات الألمانية عبر دولة ثالثة 11.18 مليار مارك ألماني (نحو 6.27 مليار دولار[150]) في الفترة 1995-2001[151].

وأشار تقرير أعدته مجموعة البحوث والإعلام حول السلام والأمن (كريب) في بروكسل، إلى أن قيمة المبيعات الألمانية لـ"إسرائيل" خلال سنة 2007 بلغت نحو 28 مليون يورو[152]. وقد وصل حجم السلاح والعتاد العسكري الألماني المُسلّم لـ"إسرائيل" إلى أعلى مستوياته في سنة 2008-2009، واتفق الطرفان في كانون الثاني/ يناير 2010 على صفقة قدرها مليار يورو (نحو 1.33 مليار دولار[153])[154].

في حرب سنة 1967 انتصرت "إسرائيل" بفضل الطائرات الفرنسية والدبابات البريطانية التي كان يمتلكها الجيش الإسرائيلي آنذاك. ثم جاءت سنة 1973 لتشهد نقطة تحول رئيسية في العلاقات، بعد أن حظر رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث Edward Heath بيع الأسلحة لـ"إسرائيل" والدول المشاركة في الحرب. ومنذ ذلك الحين، حولت "إسرائيل" وجهتها واعتمدت على الولايات المتحدة الأمريكية[155]. غير أن تصدير الأسلحة البريطانية لـ"إسرائيل" استمر[156]، حيث قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، إن لندن تصدّر معدات حربية ومكونات ذات طابع عسكري أسهمت في الفتك بأرواح الأبرياء في العدوان على قطاع غزة 2008-2009[157]؛ وفي 2012/11/29، اتهمت منظمات حقوقية وحركات مناهضة لصناعة الأسلحة شركات بريطانية بالتواطؤ في تصنيع وتوريد مكونات حربية لطائرات أف-16 الأمريكية التي استخدمتها "إسرائيل" في هجومها على قطاع غزة سنة 2012[158].

أما التعاون الإسرائيلي الفرنسي فقد بدأ بسرية مطلقة عندما قررت الحكومة الفرنسية تزويد "إسرائيل" بمفاعل نووي سنة 1955[159]، وبعدها وصلت إلى أدنى مستوياتها بعد حرب 1967، حيث فرض الجنرال ديغول حظراً على مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى "إسرائيل"، ثم استعادت زخمها في عهد فرانسوا ميتران François Mitterrand، وفي عهد نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، حيث أكد تقرير أعدته مجموعة كريب في بروكسل، أن قيمة المبيعات الفرنسية لـ"إسرائيل" من السلاح خلال سنة 2007 بلغت نحو 127 مليون يورو[160].

ازدهرت العلاقات العسكرية بين تركيا و"إسرائيل" في تسعينيات القرن العشرين، إذ تمّ التوقيع على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون العسكري، ومنها إجراء المناورات المشتركة وفتح المجالات الجوية التركية

لتدريـــب الطائـــرات الإسرائيليـــة، بعـــد أن بـــدأت تـــل أبيـــب بتحديـــث الطائـــرات التركيـة مـن طـراز أف-16 وأف-15. كـما وقّـع الطرفـان عـلى العديـد مـن الاتفاقيـات المبدئيـــة لتصنيـــع صواريـــخ حيتـــس ودبابـــات ميركافـــا الإسرائيليـــة ومروحيـــات إسرائيليـــة روســـية في تركيـــا[161].

كما يشكل التعاون العسكري الإسرائيلي - الصيني الجزء الأساسي والمهم من التبادل التجاري بين الطرفين، وتكمن أهميته في أن التكنولوجيا والصناعة العسكرية الإسرائيلية تشكل البوابة الخلفية لنقل تكنولوجيا السلاح الأمريكية والغربية إلى الصين، فضلاً عن كونها مورداً مالياً مهماً لـ"إسرائيل". ففي سنة 2002، جاء في تقرير للكونجرس أصدرته لجنة المراجعة الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، أن "إسرائيل" تعدُّ ثاني أكبر مصدر للأسلحة للصين بعد روسيا[162]، كما أن الصحافة الأوروبية تحدثت عن أن "إسرائيل" تبيع الصين أسلحة بقيمة 1.25 مليار دولار سنوياً، لكن "إسرائيل" تنفي ذلك وتؤكد أن هذه الأرقام غير صحيحة، وتدّعي أنها تبيع أسلحة دفاعية لا تتجاوز قيمتها 35 مليون دولار[163].

وفي سنة 2003، قررت "إسرائيل" تعليق عقود تصدير السلاح للصين والتعهد للولايات المتحدة بأنها لن تبيع سلاحاً يشكل خطراً على الولايات المتحدة، لكن الاتفاق لم يشمل حظر بيع الطائرات الصغيرة بدون طيار من طراز أر بي RP، الأمر الذي تسبب في أزمة مع الولايات المتحدة في نهاية سنة 2004[164].

بيد أن التعاون العسكري استمر بين الطرفين، ففي سنة 2007 زار رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بكين؛ وتَمَّ خلال الزيارة إبرام العديد من الاتفاقيات العسكرية، وفي سنة 2010، قام عدد من جنرالات الجيش الإسرائيلي بزيارة بكين، وفي أيار/ مايو 2011، قام قائد الأسطول الحربي

الصيني الأدميرال وو شينغ لي Wu Shengli بزيارة لـ"إسرائيل"[165]، وفي حزيران/ يونيو 2011، زار وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك الصين، وفي آب/ أغسطس 2011، قام رئيس أركان الجيش الصيني الجنرال تشين بينج دي Chen Bingde بأول زيارة لقائد عسكري صيني بهذا المستوى لـ"إسرائيل"[166].

كما توطدت علاقات الهند مع "إسرائيل" أكثر من أي وقت مضى في أيار/ مايو 2004، بعد وصول ائتلاف التحالف التقدمي المتحد United Progressive Alliance، بقيادة حزب المؤتمر الوطني الهندي، إلى الحكم، لدرجة أن "إسرائيل" أصبحت بسرعة ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الهند بعد روسيا[167]. وفي مقابل الصادرات العسكرية الإسرائيلية للهند، زودت الهند الجيش الإسرائيلي في سنة 2004 بطائرات عمودية من طراز Dhruv[168]. وقد أُنشئ صندوق الأبحاث الصناعية بين البلدين سنة 2005 برأس مال ثلاثة ملايين دولار، وقال السفير الإسرائيلي بالهند ديفيد دانييلي David Danieli، في آذار/ مارس 2007، إنه سيتمّ مضاعفة رأس مال هذا الصندوق عدة مرات[169].

وفي سنة 2007 كانت "إسرائيل" الدولة الثانية بعد روسيا في بيع السلاح للهند، وقال مسؤول إسرائيلي إن بلاده باعت للهند من الأسلحة بمعدل مليار دولار في كل سنة، أما في سنة 2006 فقد بلغت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند خلالها 1.5 مليار دولار، من إجمالي مبيعات "إسرائيل" من الأسلحة للخارج، والتي بلغ 4.5 مليار دولار في سنة 2006[170]، وهي تمثل ثلث ما تستورده الهند من الأسلحة من الخارج[171].

وقال مسؤول بوزارة الدفاع الهندية في نهاية آب/ أغسطس 2007 إن هناك 18 مشروعاً للإنتاج الحربي المشترك بين البلدين[172]. وتجزم دراسة

لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي صدرت في أيار/ مايو 2010، بأن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند خلال السنتين اللتين سبقتا إعداد الدراسة تجاوزت قيمتها المليار دولار تقريباً[173]. وفي 2012/3/5، أعلنت وزارة الدفاع الهندية أنها وضعت ست شركات تسلح على قائمتها السوداء لمدة عشر سنوات، بعدما تبين للوزارة أن هذه الشركات كانت ضالعة في دفع رشاوى كبيرة لنظيرتها الهندية لقاء الفوز بمناقصات لإبرام اتفاقات مع الهند لبيع أسلحة ومعدّات في عهد الحكومة الهندية السابقة. واستهدفت العقوبات أربع شركات دولية، من بينها شركة إسرائيلية، وشركتين هنديتين. وأشارت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى أن الخسائر من هذا القرار قد تصل إلى مليارات الدولارات[174].

رابعاً: المشاكل والتحديات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي

1. ضعف العمق الاستراتيجي:

مما لا شكّ فيه أن عامل الجغرافيا السياسية، يشكل إحدى العوامل التي يتأثر بها الأمن الإسرائيلي، لا بل يعدّ من التحديات الرئيسية للنظرية الأمنية الإسرائيلية، فقد تأثر الأمن القومي الإسرائيلي بوضع الدولة الجغرافي، وغياب العمق الاستراتيجي فيها، وشكلت الحدود التي استولت عليها "إسرائيل" في حروبها، مشكلة أمنية حقيقية لواضعي السياسيات الأمنية هناك، وذلك بسبب طول شواطئها وحدودها، نسبة إلى المساحة البرية الكلية، وعلاوة على طول المساحة، فهي مساحة مسطحة بشكل عام وضيقة، حيث إن مناطق واسعة من المراكز السكانية والأماكن الصناعية والقدرات العسكرية في متناول أيدي أعداء "إسرائيل"[175].

وكما تشير المعطيات، فإنه يحتشد حوالي 80-90% من سكان "إسرائيل" في منطقة تمتد نحو 120 كم على طول الشاطئ بين حيفا وأسدود، وهذا ما يشكل تهديداً أمنياً حقيقياً لـ"إسرائيل" نتيجة العمق الاستراتيجي الضيق، الذي يجتمع فيه غالبية السكان في "إسرائيل"، وما يشكل ذلك من خسائر بشرية فادحة في حال تعرضت "إسرائيل" لهجمات تطال تلك المنطقة الجغرافية من "إسرائيل"، الأمر الذي يحدّ كثيراً من قدراتها على المناورة والحركة، حيث إن تجنب حرب تقليدية، يصبّ في صالح كلّ من العرب و"إسرائيل"، إذ إن نتائج الحرب السلبية ستكون على الجانب الإسرائيلي أكثر بكثير منها على الجانب العربي، وذلك لأسباب عديدة أهمها: ضيق العمق الاستراتيجي الإسرائيلي وضآلته، والتركيز السكاني الكثيف في تل أبيب وحيفا والقدس، حيث توجد معظم الأهداف الحيوية الإسرائيلية[176].

دفع الوضع الجغرافي الحساس لـ"إسرائيل" مبلوري النظرية الأمنية الإسرائيلية إلى الاستنتاج والتخطيط، على أساس أن "إسرائيل" لا تستطيع تحمّل حرب شاملة على أراضيها[177].

كشفت عمليات إطلاق الصورايخ من قطاع غزة، الذي يقع في جنوب الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ سنة 1948، معضلة ضعف العمق الاستراتيجي بشكل واضح؛ حيث باتت مسألة حساسة، يحسب لها القادة السياسيون والعسكريون الإسرائيليون ألف حساب، ولم تفلح أغلب المحاولات والإجراءات الإسرائيلية لسدّ هذه الثغرة، بداية باستهداف مطلقي الصواريخ، ومروراً بنصب منظومة القبة الحديدية، وصولاً إلى شنّ عدوانين عسكريين واسعين على القطاع؛ عملية الرصاص المصبوب Cast Lead 2009/2008، وعمود السحاب Pillar of Defense 14-2012/11/21.

وعلى الرغم من النبرة التفاؤلية التي يحاول الساسة الإسرائيليون من خلالها التسويق لنجاحات القبة الحديدية، فقد أظهرت الأرقام وفق ما أعلنه الجيش الإسرائيلي، أنه خلال عملية عمود السحاب، استطاعت بطاريات القبة الحديدية الخمس إسقاط 421 صاروخاً فقط من نحو 1,506 صواريخ أطلقت من قطاع غزة[178]، وصل بعضها إلى تل أبيب والقدس، وقال الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي ومستشار رئيس الوزراء للأمن القومي عوزي أراد Uzi Arad: "إن من يعتقد أنه يمكن تحقيق قوة ردع أمام العمليات ضدّ إسرائيل، أو إيجاد حلّ لإطلاق الصواريخ، فهو لا يعلم عما يتحدث عنه"، وأضاف أراد، بمحاضرة له في مركز الدراسات والأمن القومي بجامعة حيفا: "يمكن الحديث عن قوة ردع فعالة فقط مع الدول النووية، أما في حالة المواجهات التقليدية لا يمكن الحديث عن قوة ردع"[179].

كما أن رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت كان قد اعترف بذلك حين قال في 2008/3/11: لا توجد وسائل بيد الجيش، لمنع قصف عسقلان

بصواريخ غراد[180]. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية في 2008/2/22 أن أولمرت فوجئ بأن نظام القبة الحديدية، الذي يُفترض أن يحمي مستعمرة سديروت والمستعمرات المحيطة بقطاع غزة من الصواريخ الفلسطينية، لن يكون قادراً على توفير مثل هذه الحماية[181]. كما لم تفلح عملية الرصاص المصبوب في إيقاف إطلاق الصواريخ سواء خلال العدوان أم بعده، على الرغم من إعطاء أولمرت "تعليماته للجيش بالقيام بكل شيء من شأنه أن يقود إلى وقف إطلاق القذائف والهجمات من قطاع غزة"[182].

وفي الحرب الإسرائيلية على لبنان التي وقعت في تموز/ يوليو 2006، تمكن حزب الله من استهداف العمق الاستراتيجي الإسرائيلي بالصورايخ المتطورة وغير المتطورة؛ حيث وقف سلاح الجو الإسرائيلي عاجزاً عن منع عمليات الإطلاق، ما أدى إلى دخول مناطق كبيرة من شمال الكيان في نطاق الاستهداف، وصولاً إلى مشارف تل أبيب، التي هدد الحزب بقصفها في حال تطور العدوان الإسرائيلي على لبنان.

مما لا شكّ فيه أن مشكلة العمق الاستراتيجي التي يعاني منها الكيان غير قابلة للمعالجة في المدى المنظور، وعلى الرغم من تطور التكنولوجيا العسكرية التي يتسلح بها الجيش الإسرائيلي، إلا أن ما حصلت عليه فصائل المقاومة في قطاع غزة ولبنان من صواريخ متطورة نسبياً، أسهم في ردم الهوة العسكرية بين "إسرائيل" وفصائل المقاومة، مما عقّد معضلة العمق الاستراتيجي أكثر فأكثر، ومع مرور الأيام دخلت مساحات وأهداف جديدة في "إسرائيل" في دائرة مرمى صواريخ الفصائل الفلسطينية في غزة وحزب الله في لبنان.

في موازاة ذلك تتخوف "إسرائيل" من الخطر الذي تشكله الترسانة الصاروخية المتطورة في كل من سورية وإيران؛ حيث باتت هذه الترسانة مصدر قلق لدى الكيان، لا سيّما مع تقدم البرنامج النووي الإيراني بالتوازي مع التطوير المستمر للمنظومة الصاروخية البالستية لدى طهران.

لقد بات محتماً على الجيش الإسرائيلي أن يستعد على أكثر من جبهة، بحسب ما أعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بني جانتس في 2012/10/22، حيث أكد أن "التطورات التكنولوجية تلزمنا بالاستعداد لجبهات قتال جديدة وأمام تحديات الدائرة الثالثة، وجميعها تشكل خطراً يمكن أن ينفجر أمام دولة إسرائيل، لكني أعرف أنه أمام جميع هذه التحديات يقف الجيش الإسرائيلي مستعداً وقوياً وجاهزاً أكثر من أي وقت مضى لتنفيذ أية مهمة"[183].

2. تراجع قوة الردع:

قامت النظرية الإسرائيلية في جميع حروبها النظامية مع الجيوش العربية من جهة، ومع حركات المقاومة في فلسطين ولبنان من جهة أخرى، على ما يعرف بقدرة الردع التي توفر على "إسرائيل" مهمة شنّ حرب هنا، وخوض مواجهة هناك. وقد راكمت عناصر قدراتها الردعية عبر سنين متواصلة، وجهود كبيرة، وعلى جميع المستويات، الأمنية والعسكرية، بما فيها النووي.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه "إسرائيل" من فرض قوتها الرادعة على معظم الجيوش العربية، فإنها سجلت إخفاقاً إثر إخفاق في مواجهاتها الدامية مع قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وجاءت الحروب الأخيرة مع حزب الله في لبنان 2006، والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال 2009/2008 وفي 2012 لتبرهن ذلك.

تاريخياً، ركز الردع الإسرائيلي على صناعة الحروب الشاملة التقليدية، ومحاولة الظهور كقوة عظمى في سبيل ردع خصومها عن قتالها، وكررت قولها بأن العرب يستطيعون اختيار بدء حرب مع "إسرائيل"، لكنها هي وحدها من يحدد مداها وشدتها، هادفة لإيصال رسائل لهم بألا يبدؤوا حرباً معها، وإلا خسروا الكثير.

ويعتقد بعض الباحثين الإسرائيليين أن "إسرائيل" فشلت في إيجاد معادلة رادعة أمام حرب العصابات والمنظمات المسلحة، وهناك من يتبنى توجهاً راديكالياً ويقول إنها لم تملك ردعاً كهذا على الإطلاق، بل امتلكته أمام الدول العربية فقط، ويرى أنه في السنوات الخمسين الأخيرة لم تردع "إسرائيل" المنظمات المسلحة وحرب العصابات، ولم تمنع هجوماً على الإسرائيليين. في حين يرى آخرون أن مفهوم الردع الإسرائيلي لا يتحقق إلا بعد أن يدفع العدو ثمناً باهظاً ومكلفاً، ويتزعم هذا الفريق المحلل العسكري زئيف شيف Ze'ev Schiff، بينما يرى فريق ثالث أن قدرة "إسرائيل" على الردع والحسم أصبحت مقيدة أكثر من الماضي، ويتزعم هذا الفريق الباحثان في الشؤون الأمنية يوسي ميلمان Yossi Melman ويائير عفرون Yair Evron[184].

3. اختلال استراتيجية نقل المعركة إلى أرض العدو:

تُعدّ نظرية الجيش الإسرائيلي على المستوى الاستراتيجي دفاعية، بينما تكتيكه هجومي، إلا أن نقص العمق الاستراتيجي لـ"إسرائيل" ألزم الجيش على اتخاذ المبادرة وقت الضرورة، وعليه أن ينقل ميدان المعركة إلى أرض الخصم.

وبسبب غياب العمق الاستراتيجي لـ"إسرائيل" رأى واضعو العقيدة العسكرية الإسرائيلية أن "إسرائيل" لا يمكن أن تتبنى أسلوباً دفاعياً لعدم قدرتها على التخلي عن أراضٍ مقابل الزمن، ولذلك قرر المخططون العسكريون في مرحلة مبكرة أن الحرب يجب أن تدار في أراضي الخصم بإيجاد ما يشبه العمق الاستراتيجي الاصطناعي.

منذ قيام الكيان الإسرائيلي كان التطلع الإسرائيلي هو الانتصار في الحروب بسرعة، لأن الحرب الطويلة قد تعرقل "إسرائيل" عن الوصول إلى أهدافها، أو تمكن دولاً عربية من الوصول إلى أهدافها[185].

لقد استطاعت الدولة العبرية تطبيق هذه النظرية منذ بداية إنشاء الكيان، وقد تأكد ذلك خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، مروراً بحرب 1967، وصولاً إلى اجتياح 1982 للبنان حتى العاصمة بيروت، إلا أن هذه النظرية لم تَعد قابلة للتطبيق ابتداء مع انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان سنة 2000. وقد تكرس هذا التراجع في العدوان على لبنان تموز/ يوليو 2006، وفي عملية الرصاص المصبوب ضدّ قطاع غزة 2009/2008، وأخيراً في العدوان الأخيرة على القطاع عملية عمود السحاب 2012.

مما لا شكَّ فيه أن عدم إمكانية تطبيق هذه النظرية يرجع إلى تطور الإمكانيات العسكرية لدى القوى التي خاضت المعارك والحروب ضدّ الجيش الإسرائيلي بعد اجتياح سنة 1982، تحديداً لدى حزب الله في لبنان وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، لقد أحدثت هذه القوى تغييراً تكتيكياً عملياً في خطط وقواعد المواجهة العسكرية مع العدو الإسرائيلي؛ بحيث حرمته من ميزة الاندفاع السريع الذي كانت تمتاز به قوات جيشه مدعوماً بأقوى سلاح جو في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث كانت هذه القوات تجتاح أراضي العدو بدون مقاومة حقيقية أو مناسبة، وبذلك كان الكيان الإسرائيلي ينقل المعركة مباشرة وفي وقت قصير إلى أراضي العدو، وبذلك يخرج من معضلة ضعف العمق الاستراتيجي. ربما أصبح هذا الأمر من الماضي وبذلك ومن خلال الحروب الأخيرة مع الكيان فقد الكيان الإسرائيلي ميزة لطالما جنبته الكثير من الخسائر على صعيد الجبهة الداخلية.

4. الفساد المالي والأخلاقي والسياسي:

يحتل الجيش الإسرائيلي مكانة رفيعة لدى الجمهور الإسرائيلي، الذي يَعدّه الحامي والحارس للدولة العبرية من المخاطر الأمنية والعسكرية الخارجية، ومن جهة أخرى، تشكل قياداته وجنرالاته العسكرية نواة

القيادة السياسية الافتراضية المقبلة. فعلى مدى عقود، منذ إنشاء الجيش الإسرائيلي، يتمتع قادته وعناصره بالسمعة الطيبة والنقاء الوطني، فهم بعيدون في نظر الإسرائيليين عن الشبهات على المستويين الشخصي والمهني. إلا أن هذه الصورة للمؤسسة العسكرية، تعرضت على ما يبدو لكثير من التشوّه والاختلال؛ جراء العديد من التجاوزات والانحرافات التي امتدت من أسفل الهرم القيادي حتى رأسه. وعلى الرغم من سياسة التكتيم الإعلامي التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، تحت مسمى المصلحة العليا لـ"إسرائيل"، فإن ما تمّ الكشف عنه أو تسريبه للعامة من فضائح وتجاوزات، يكفي للدلالة على خطورة هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على نظرة الجمهور الإسرائيلي إلى هذه المؤسسة.

ففي تقرير أصدره برنامج الدفاع والأمن البريطاني للشفافية الدولية، نتج عن تحليل معلومات عن 82 بلداً حول العالم خلال الفترة الواقعة بين تموز/ يوليو 2011 وتشرين الثاني/ نوفمبر 2012، كشف أن "إسرائيل" تحتل مكانة عالية في مخاطر الفساد العسكري، حيث إن المجال مفتوح لإهدار المال، والحصانة القانونية والتهديدات الأمنية في القطاع العسكري؛ وذلك بسبب الافتقار إلى الأنظمة والإرادة لوقف الفساد. وأدرج التقرير، الذي صنف البلدان وفق ست درجات، "إسرائيل" في الدرجة "D"، وهي واحدة من الترتيب نفسه الدول عالية المخاطر من الفساد، جنباً إلى جنب مع الكويت ولبنان والإمارات[186].

تعددت مظاهر الفساد في الجيش الإسرائيلي، لتشمل الفساد الأخلاقي والفساد المالي والفساد السياسي، فلم يكد ينتهي العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، حتى تكشفت للإسرائيليين فضائح أخلاقية ومالية لقادتهم، جرت خلال العدوان. كان لرئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتس نصيب من تهم الفساد؛ حيث كشفت جريدة معاريف أن حالوتس، وبعد

ساعتين من اختطاف الجنديين الإسرائيليين من قبل حزب الله، كان منشغلاً ببيع أسهمه المالية في إحدى الشركات؛ تحسباً لانهيار البورصة بفعل الحرب، الأمر الذي عُدّ "عيباً أخلاقياً"، و"لا مبالاة من القائد العسكري الأول بما حصل"[187]، واستخداماً للأسرار الحربية كمصدر للربح المالي[188]. ودافع حالوتس عن نفسه بالقول إنه خلال انشغاله ببيع الأسهم لم يكن يتوقع أن تندلع الحرب[189]، إلا أنه استقال من منصبه في 2007/1/16[190].

وهناك قضية أخرى، ففي آب/ أغسطس 2010، وبينما كان وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، يجري استشارات لاختيار خليفة لرئيس الأركان الإسرائيلي جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi، الذي كان يعارض توجيه ضربة عسكرية ضدّ إيران خلافاً لموقف باراك، فقد تم تسريب ما يعرف "بوثيقة جالنت"، نسبة إلى قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي يوآف جالنت Yoav Galant والذي كان مرشحاً لخلافة أشكنازي، وهو مقرب من باراك. وكان الهدف من الوثيقة تشويه سمعة أشكنازي؛ لمنع تمديد ولايته سنة أخرى، وتشويه سمعة عدد آخر من قادة الجيش الإسرائيلي؛ لضمان تعيين جالنت[191]، لكن في 2010/8/27 اعترف ضابط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي بوعاز هرباز Boaz Harpaz، أحد المقربين من أشكنازي، أمام محققي الشرطة بأنه زوّر "وثيقة جالنت"[192].

وشبّه الصحفي ألوف بن Aluf Benn في جريدة هآرتس، "وثيقة جالنت" بالفضيحة الإسرائيلية الأكبر في الأجهزة الأمنية منذ خمسينيات القرن العشرين[193].

وفي 2010/8/22 عين باراك، جالنت رئيساً جديداً لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي[194]، ولكن في 2011/1/28 قرّر مراقب الدولة في "إسرائيل"، القاضي المتقاعد ميخا ليندنشتراوس Micha Lindenstrauss، أن جالنت كَذَب في تصريح موقَّع بخط يده، قدّمه إلى دائرة أراضي "إسرائيل"، كاشفاً أنّه

استولى على أراضٍ ليست ملكه، وطلب في وقت لاحق استصدار الوثائق التي تكرِّس ملكيته لها بمفعول رجعي. كذلك أظهر التحقيق الذي أجراه مراقب الدولة نفسه، أن رئيس الأركان المعيَّن استأثر أيضاً بقطعة أرضٍ مشاع، وحوّلها إلى طريق خاصة تقود حصراً إلى منزله[195]. ونتيجة لذلك قرر رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، إيهود باراك، إلغاء تعيين جالنت[196].

رفض جالنت الرضوخ لقرار إلغاء تعيينه بسبب قضية الفساد المرتبطة باسمه، وأعلن أنه سيحارب هذا القرار ويصر على تنظيف اسمه، حتى يعود ويحظى بمنصب رئيس الأركان بكل الطرق القانونية الممكنة. وتوجه إلى محكمة العدل العليا بواسطة محامٍ خاص، لأن النيابة العامة قررت عدم الدفاع عنه، فهاجم مراقب الدولة، القاضي ميخا ليندنشتراوس، والمستشار القضائي للحكومة، يهودا فاينشتاين Yehuda Weinstein، اللذين تخليا عنه، قائلاً: إنهما راحا يتنافسان على إرضاء الصحافة، ولمّح إلى أن الحكومة أيضاً وقعت في الفخ وتخلت عنه، وأعلن أنه لم يخالف القانون بشكل مقصود، إنما بنوايا طيبة، وأنه لم يكذب[197].

وقال جالنت إن "إسرائيل" "تعيش كارثة قومية من ناحية القيم والأخلاق، لدرجة أن حماة القانون والعدالة يختبئون خوفاً من كلام الصحافة". وعدّ ما جرى له انقلاباً عسكرياً شاركت فيه عناصر عديدة من الجيش وخارجه. وهاجم بشكل شخصي أشكنازي، وعدّه شريكاً في المؤامرة عليه، وطالب المحكمة بألا تنجر وراء منفذي هذا الانقلاب، وقال إنه لن يرضخ لهذه المؤامرة وسيكافح ضدها حتى آخر رمق[198].

وفي 2011/2/13، وقبل يوم انتهاء ولاية أشكنازي، صادقت الحكومة الإسرائيلية في جلستها العادية على تعيين رئيس جديد لهيئة رئاسة أركان الجيش، هو بني جانتس، اللواء الذي لم يكن يرغب فيه نتنياهو وباراك، وقد اضطرا إلى اختياره[199].

وفي ما يخص ظاهرة الفساد الأخلاقي في الجيش الإسرائيلي، كشفت جريدة يديعوت أحرونوت في كانون الأول/ ديسمبر 2011، في تحقيق تحت عنوان "جيش الزجاجة"، "أن ما اعتبر في السابق ظاهرة ثانوية ومعزولة تحول إلى وباء حقيقي أصاب الجيش الإسرائيلي... حفلات سكر داخل القواعد العسكرية في الوحدات المختارة، وامتدت الظاهرة لتشمل المستوى القيادي"[200].

وكشفت الجريدة في 2013/2/12، عن وجود ما يقارب 500 شكوى تحرشات واعتداءات جنسية داخل الجيش الإسرائيلي في سنة 2012، تعود 10% منها للجنود الذكور. وأشارت إلى تزايد حالات الاغتصاب والتحرشات الجنسية داخل صفوف الجيش الإسرائيلي، حيث تمّ تسجيل العديد منها، قام فيها ضباط بالاعتداء على مجندات، ما أدى إلى فتح العديد من التحقيقات. وذكرت الجريدة أن الاعتداء والتحرش لا يقتصر على الرجال، فهناك حالات تكون المجندات هنّ المبادرات فيها، ويوجد حالات كثيرة مشابهة لم تشملها المعطيات بسبب عدم تقديم شكاوى، وتمّ التستر عليها[201].

وفي مشهد من مشاهد الفساد المالي، كشف محققو الشرطة العسكرية الإسرائيلية في 2010/6/28 عن قضية خداع وتزوير واحتيال كبيرة في أوساط الجيش الإسرائيلي، تمّ خلالها اعتقال سبعة ضباط نظاميين من سلاح الهندسة، يشتبه بخداعهم الجيش ووزارة الحرب الإسرائيلية. فقد استطاعوا الاستيلاء واختلاس الملايين من الشواكل من ميزانية الوزارة، إلى جانب اعتقال مقاولين لأعمال بنية تحتية وبناء، بشبهة قيامهما بخداع الجيش ووزارة الحرب والاستيلاء على الملايين من الشواكل، إثر تقديمهم بلاغات وتقارير كاذبة عن حجم مشاريع لأعمال نفذت لصالح الجيش[202].

وفي 2011/8/8 كُشف النقاب في تل أبيب عن فضيحتي خداع واحتيال، أبطالهما قيادة الجيش ووزارة الدفاع، وهما تحاولان تحصيل ملايين الدولارات من الموازنة العامة بطرق ملتوية مستخدمين الكذب والتزوير. وقد انكشف الأمر خلال بحث أمام لجنة برلمانية خاصة لشؤون ميزانية الدفاع، مؤلفة من ممثلين عن لجنتي المالية والخارجية والأمن، يرأسها النائب شاؤول موفاز. وكان موضوع البحث طلباً من وزارة الدفاع بزيادة ميزانيتها العادية بمبلغ 620 مليون شيكل (1.7 مليون دولار تقريباً). وعندما قرأ موفاز الطلب، راح يتساءل عن سبب صياغته بشكل عمومي فضفاض، وطلب من ممثلي الوزارة أن يفسروا له البنود ويثبتوا له أنها ليست صورية. وقال موفاز لممثلي الجيش والوزارة: "قولوا لي بصراحة، أنتم تريدون المال لشيء آخر، لكي تسددوا الديون لرافائيل (مصانع الأسلحة الإسرائيلية)، ولكنكم تتسترون ببنود وهمية"[203].

وفي أعقاب هجوم الجيش الإسرائيلي على أسطول الحرية Freedom Flotilla في 2010/5/31، اعتقلت الشرطة العسكرية الإسرائيلية ضابطاً وعدداً من الجنود الإسرائيليين، بتهمة سرقة معدات وأجهزة كمبيوتر نقالة وهواتف خلوية من سفينة مرمرة Mavi Marmara التركية التي كانت ضمن الأسطول[204].

إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عملية الرصاص المصبوب، احتدم نقاش قوي داخل الدولة العبرية، حول المبادئ التي يتوجب على الجيش الإسرائيلي اتباعها خلال القتال في منطقة تغص بالسكان المدنيين الأبرياء. وكتب الكاتبان الإسرائيليان موشيه هيلبرتال Moshe Halbertal وآفي ساغي Avi Sagi مقالاً في جريدة يديعوت أحرونوت، طالبا الجيش بالالتزام بـ"نقاء السلاح" وعدم التعرض للمدنيين، وذكّروا بوثيقة "روح الجيش الإسرائيلي" التي تقول: "الجندي يستخدم سلاحه وقوته لتنفيذ

المهمـة فقـط، وفي إطـار المسـتوى المطلـوب لذلـك، ويحافـظ على صفتـه الإنسـانية خلال القتـال أيضـاً، الجنـدي لا يسـتخدم سـلاحه وقوتـه لإلحـاق الأذى بالنـاس غـير المقاتلـين والأسرى، ويبـذل كل مـا بوسـعه لمنـع المـسّ بحياتهم وجسـدهم وكرامتهـم وأملاكهم"[205].

وتحدث جدعون ليفي Gideon Levy في جريدة هآرتس عن دلائل وشهادات صعبة من ضباط وجنود حول قتل فلسطينيين أبرياء في عملية الرصاص المصبوب، متهماً قيادة الجيش بتعمد الخداع والتضليل والكذب، مؤكداً أن الجيش الإسرائيلي عرف جيداً ما الذي فعله جنوده في غزة، وهو لم يَعد منذ زمن الجيش الأكثر أخلاقية في العالم، بل هو بعيد عن ذلك[206].

وذكرت مؤسسة حقوق الإنسان الإسرائيلية (يش دين Yesh Din) أن المعطيات المتوفرة لديها تشير إلى أن هناك تباطؤاً شديداً وعدم مهنية مبرمجة، بشأن فتح ومتابعة ملفات التحقيق الجنائية لدى الشرطة العسكرية والنيابة العامة، في القضايا التي يرتكبها جنود أو ضباط في الجيش الإسرائيلي أو مستوطنون ضدّ الفلسطينيين[207].

وقالت يش دين في بيان: إن المعطيات المتوفرة لديها والمدعومة والمثبتة بالدلائل القاطعة هي نفس ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الأممية التي ترأسها القاضي ريتشارد جولدستون Richard Goldstone، والتي أقرت بأنه ليس بالإمكان الاستناد إلى تحقيقات الجيش الإسرائيلي في قضايا اعتداء جنوده على مواطنين فلسطينيين، وحسب المعطيات التي تتعلق بأكثر من 130 ملف تحقيق ظهر أن 76 ملفاً ما زالوا بانتظار اتخاذ قرار النيابة العامة، و12 ملفاً بانتظار اتخاذ القرار أكثر من سنة، وفي 11 ملفاً لم يتمّ اتخاذ قرار تقديم أو عدم تقديم لوائح اتهام[208].

وكشفت وثائق عسكرية للجيش الإسرائيلي، مصنفة "سرية جداً"، سرقتها الجندية عنات كام Anat Kamm، التي خدمت بين سنتي 2005 و2007 كسكرتيرة ليئير نافيه، الذي كان آنذاك قائد المنطقة العسكرية الوسطى، وسربتها إلى الصحفي في جريدة هآرتس أوري بلاو Uri Blau، أن القوات العسكرية تلقت تعليمات باغتيال ناشطين فلسطينيين من حركة الجهاد الإسلامي على الرغم من إمكانية توقيفهم، في تناقض مع قرار صادر عن المحكمة العليا[209].

ولم تتوقف الأزمة في الجيش الإسرائيلي عند ممارسة الجنود خلال المعركة، بل إن ظاهرة الفساد الأخلاقي وصلت إلى الممارسات الشخصية للجنود والضباط، حيث رأى البعض أن الفجوة تزداد اتساعاً بين أخلاقيات الجيش في الجبهة، وأخلاقياته داخل الجيش، وفي المجتمع الإسرائيلي. وأن الجيش الذي يشجع ضباطه وجنوده على الكذب أو إخفاء المعلومات في كلّ ما يتعلق بعمليات التنكيل ضدّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، أو حتى في ارتكابه جرائم حرب، يطلب من جنوده وضباطه عكس ذلك في سلوكهم الداخلي. وفي أحد الحوادث، شهد الجيش الإسرائيلي إقالة لقائد فرقة، وتجميداً لعمل نائب قائد فرقة أخرى، بسبب استخدام زوجتي الضابطين الكبيرين سيارتيهما العسكريتين[210].

5. التهرب من الخدمة العسكرية والانتحار:

أ. التهرب من الخدمة العسكرية:

يُعدّ التهرب من الخدمة بسبب الحالة النفسية ظاهرة تتسع سنوياً، فقد بلغت النسبة الهاربين من الخدمة في سنة 2005 واحد من كل ثمانية شبان إسرائيليين لا يلتحقون بالجيش، بسبب حصولهم على تقارير طبية تؤكد معاناتهم من مشاكل وأمراض نفسية. وتشير الإحصاءات في

الجيش إلى ارتفاع هذه النسبة إلى 30% مقارنة مع سنة 2002[211]، وبلغت 25% في سنة 2007، بمعنى أن واحداً من كل أربعة يتهربون من الخدمة العسكرية.

وبلغ عدد الفارين من الخدمة العسكرية 1,288 فرداً في سنة 2004، و1,438 في سنة 2005، و1,386 في سنة 2006، و1,873 في سنة 2007[212]. وأفادت جريدة يديعوت أحرونوت في 2012/5/10، أن المعطيات الرسمية في جيش الاحتلال تفيد بأن عدد الفارين من الخدمة العسكرية بلغ 1,800 فرداً في سنة 2010، و2,700 في سنة 2012، بالإضافة إلى 1,800 فرداً يتهربون من أداء الخدمة العسكرية. وبحسب المعطيات التي ينشرها الموقع فإن 700 فتاة وشابة يهودية هربن من صفوف الجيش في حين تمكنت 800 فتاة أخرى من التهرب من أداء الخدمة عبر تقديم بلاغات كاذبة عن كونهن متدينات[213].

جدول رقم (10): عدد الفارين من الخدمة العسكرية الإسرائيلية

السنة	العدد
2004	1,288
2005	1,438
2006	1,386
2007	1,873
2010	1,800
2012	2,700

وقد أدى ارتفاعها وسهولة التعامل معها إلى خلافات بين المسؤولين بالجيش. وأمام هذا الوضع قررت قيادة الجيش تشكيل لجنة خاصة لوضع خطة لتقليص نسبة المتهربين من الجيش عموماً والذين يقدمون تقارير طبية نفسية بشكل خاص[214].

وفي 2011/6/19 قال اللواء آفي زامير Afy Zamer، إن أقل من 50% من الإسرائيليين في الخدمة العسكرية من سنّ 18 إلى 45 هم فقط في صفوف الجاهزين للانخراط في المعارك، مضيفاً أن تركيبة احتياطي الجيش الإسرائيلي تتغير نتيجة لعدد من العوامل الديموغرافية، فاليهود المحافظون الذين ينتمون إلى تيار الحريديم ستشكل حوالي 30% من جنود الصف الأول سنة 2015، و29% من المواطنين في سنّ الخدمة العسكرية ستكون من فلسطينيي 1948، و5% سيكونون خارج البلاد، و15% لن ينهوا الخدمة العسكرية الكاملة. وخلص إلى أن 50-60% من الرجال الواجب أداؤهم للخدمة العسكرية سيكونون إما معفيين من الخدمة أو سيؤدون خدمة غير كاملة في الجيش[215].

ب. الانتحار:

كثيراً ما يلجأ أفراد من الجيش الإسرائيلي إلى الانتحار هرباً من الخدمة الإلزامية والضغط النفسي بسبب التدريب والحرب، فقد كشفت جريدة معاريف في سنة 2003 أن سبب الوفاة الأول في الجيش هو الانتحار، وذلك بعد أن أقدم 43 جندياً على الانتحار في السنة نفسها. وأفادت معطيات رسمية صادرة عن الجيش الإسرائيلي في 2012/12/26 أنه في السنوات العشر الأخيرة أقدم 237 جندياً على الانتحار، ما يعني أن المعدل السنوي يصل إلى 24 جندياً، وأشارت المعطيات إلى أنه في سنة 2005 أقدم على الانتحار 36 جندياً، وفي سنة 2009 انتحر 21 جندياً، و27 جندياً في سنة 2010، و21 جندياً في سنة 2011. وأشارت التقارير إلى أنه للمقارنة فقد كان معدل الانتحار في السنوات 1990-2000 يصل إلى أربعين جندياً سنوياً[216].

وفي 2013/1/29، كشفت بيانات صادرة من الجيش الإسرائيلي أن الانتحار كان سبب الوفاة الرئيسي في الجيش في سنة 2012، حيث تمّ تسجيل

14 حالة انتحار. وبحسب البيانات، فإن عدد حالات الانتحار خلال الفترة 2002-2012 وصلت إلى 278 حالة[217].

6. التغيرات في البيئة المحيطة سياسياً وعسكرياً:

انعكست التغيرات السياسية والعسكرية في البيئة المحيطة بالكيان الإسرائيلي على الوضع الجيو-استراتيجي للكيان الإسرائيلي؛ فعلى المستوى السياسي أثّرت التغيرات السياسية التي طالت بعض الأنظمة العربية جراء ثورات الربيع العربي، على الاستقرار النسبي الذي اتسمت به العلاقات بين بعض الدول العربية من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى، خصوصاً ما تمتاز به العلاقات المصرية - الإسرائيلية من خصوصية نتيجة لالتزامات معاهدة كامب ديفيد.

وعلى الرغم من أن الأوضاع في سورية ما زالت غير محسومة لجهة النظام أو المعارضة السياسية، حتى كتابة هذا التقرير، إلا أن صدى تأثيراتها وصل إلى صانعي القرار في تل أبيب؛ حيث بدأت القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية تتجهز وتتحسب لأي انعكاسات على الوضع المستقر في مرتفعات الجولان، وربما على الجبهة الشمالية السورية اللبنانية، وبالتالي أخذت تتكلم عن الخيارات والسيناريوهات الموضوعة على الطاولة من أجل التعامل مع التطورات السياسية والعسكرية في سورية؛ خصوصاً في ما يتعلق بالمخزون الاستراتيجي للأسلحة البيولوجية ومنظومة الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، آخذة بالاعتبار التأثير الكبير لانتقال بعض هذا المخزون إلى حزب الله في لبنان، والذي قد يكون كاسراً لنظرية الردع المائلة نسبياً لصالح الجيش الإسرائيلي.

أما على المستوى العسكري، فقد أدى التطور المتصاعد على المنظومة العسكرية لدى حزب الله في لبنان، ولدى فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع

غـزة، خاصـة حركـة حـماس، إلى إحـداث تغـيرات جوهريـة عـلى الاسـتعدادات والتكتيـكات العسـكرية الموضوعـة مـن قبـل الجيـش وفقـاً لطبيعـة المواجهـات العسـكرية المسـتقبلية مـع حـزب اللـه والفصائـل الفلسـطينية؛ فالترسـانة العسـكرية لـدى حـزب اللـه والفصائـل الفلسـطينية تطـورت نوعـاً وكـماً في السـنوات الأخـيرة، وكذلـك التشـكيلات العسـكرية المقاتلـة وتكتيـكات الحـرب هـي أيضـاً آخـذة بالتطـور والتحسـن.

ففي التقدير الاستخباراتي السنوي الذي تُعدّه شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والذي عرضه رئيس الشعبة الجنرال أفيف كوخافي أمام هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في 2012/8/27، حذر من أن التغييرات في الشرق الأوسط قد تقود إلى الحرب، مشيراً إلى أن "الشرق الأوسط أصبح أقل استقراراً وأكثر إسلامية"[218].

أما رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو فقد قال في 2012/7/25، إن التغييرات الجارية في المنطقة تلزم تغييرات في مبنى القوة وميزانيات الأمن الإسرائيلية، وأضاف:

> إننا نرى التغييرات الجارية في منطقتنا، ونعرف أنّه يتمّ تغير أنظمة، كما نعرف بأن كميات كبيرة من الأسلحة تتنقل في المنطقة، هذا السلاح موجود بأيدي طرف معين، لكن لا يمكن لأحد أن يعرف من سيسيطر على هذه الأسلحة مستقبلاً، إننا ندرك أن هذه التغييرات تلزم تغييرات في مبنى القوة الإسرائيلية، ومن المحتمل أن تجري تغييرات أيضاً في ميزانية الأمن الإسرائيلية[219].

وقال وزير الأمن الإسرائيلي، إيهود باراك:

> إن إسرائيـل قـد تضطـر إلى اتخـاذ قـرارات حاسـمة ومصيريـة تتعلـق بالأمـن القومـي وبضـمان أمنهـا المسـتقبلي... أدرك جيـداً

وأعرف حقاً الصعوبات والأخطار المتعلقة بمنع وصول إيران لبناء الأسلحة الذرية، ولكن من الواضح لي دون أدنى شكّ أن التعامل مع هذا الخطر (إيران ذرية) سيكون أكثر تعقيداً وأكثر خطراً. إن أحداث الربيع العربي، الذي تحول تدريجياً إلى صيف إسلامي، تدل على أنه عند ساعة الحقيقة فليس بمقدورنا سوى الاعتماد على أنفسنا[220].

وقال الجنرال المتقاعد، يوآف جالنت، قائد المنطقة الجنوبية السابق في الجيش الإسرائيلي: في السنوات القريبة القادمة سيطرأ ارتفاع حادّ في قوة الحركات الإسلامية في الدول المحيطة بـ"إسرائيل"، مشدداً على أن هذا التغيير لا يُبشر بالخير للدولة العبرية، بل بالعكس هو نذير خطر وشؤم، وحذّر من أن هناك إمكانية واردة جداً وهي قيام مصر في حال شنّ "إسرائيل" حرباً على قطاع غزة، بإدخال قوات كبيرة من الجيش مع العتاد العسكري الثقيل، والادعاء بأن هذه الخطوة جاءت من أجل حماية الشعب العربي الفلسطيني، مطالباً "إسرائيل" بالاستعداد لحدوث سيناريو من هذا القبيل[221].

وعدّ رئيس مقر سلاح الجو الإسرائيلي، حجاي توبولنسكي Hagi Topolansky الثورات العربية وتطور صواريخ المقاومة وتغير شكل الحروب والملاحقات القانونية الدولية التي تلحق الضرر بسمعة "إسرائيل"، تحديات حقيقية تواجه الكيان، وأضاف أن "التهديد العسكري الذي يواجهه الكيان آخذ بالازدياد من ناحية الجبهات والقدرات، والاحتمال أن نقوم بالعمل في أكثر من جبهة آخذ بالازدياد، وشكل الحرب آخذ بالتغير". وتابع قائلاً: "عدونا انتقل من مرحلة الحرب بواسطة المناورات إلى الحرب من خلال النار، وهذا أمر في غاية الأهمية، من شأنه أن يغير شكل الحرب، والتهديد لا يكمن باحتلالهم الدولة، بل بسقوط مئات وآلاف الصواريخ على الدولة"[222].

ووصف رئيس جهاز الشاباك يورام كوهين Yoram Cohen الفترة الحالية التي يعيشها الشرق الأوسط بـ"عدم اليقين بشيء، مع بروز أنماط جديدة للإرهاب" مضيفاً أنها "فترة من البركان المتفجر". وأشار إلى أن:

> المنظمات الإرهابية باتت تطور قدرات صاروخية تضاهي قدرات دول في هذا المجال، ولدى حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله ترسانة هائلة من الصواريخ بحجم ترسانة دول... لدى حماس نحو 8 آلاف صاروخ يراوح مداها بين 3 و40 كم، وثمة إشاعات عن وجود بعض الصواريخ ذات مدى أبعد... إن ليبيا غدت، من ناحية تهريب الأسلحة باباً جديداً لجهنم، وفي غزة تتطور صناعات أمنية حقيقية، بما في ذلك إنتاج قذائف صاروخية قادرة على بلوغ منطقة تل أبيب[223].

وفي خطاب ألقاه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، السابق جابي أشكنازي، في مؤتمر جيروزاليم بوست المنعقد بمدينة نيويورك الأمريكية في 2012/4/29، قال إن شكل الحرب قد اختلف ولم تَعد كتيبة تحارب كتيبة أخرى بل أصبح العدو يختبئ وراء المدنيين، وتطرق أشكنازي للتهديدات التي تواجه "إسرائيل" قائلاً: "مع احترامي لحزب الله وحركة حماس لا يمكنهم احتلال النقب والجليل". ووصف ما يجري في الدول العربية بالعاصفة الإسلامية، وليس ربيعاً عربياً، مشيراً إلى أن دولته لم تنجح في توقع هذه العاصفة[224].

ولم تخفِ القيادة العسكرية الإسرائيلية من قلقها من تكتيكات وأساليب فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وحزب الله في جنوب لبنان، حيث قدم قائد عصبة الجليل في الجيش الإسرائيلي، العميد هرتسي هليفي Hertzi Halevy، تفسيراً للتهديدات بأضرار خطيرة في الحرب فقال:

إن حزب الله في لبنان مثل حماس في غزة يضع قواعده ومخابئه في عمارات سكنية وسيضطر الجيش الإسرائيلي إلى تدميرها على من فيها، في الحرب القادمة سيكون تبادل إطلاق نيران ثقيلة من الطرفين، وسيضطر الجيش إلى الدخول بقوة إلى القرى اللبنانية موقعاً دماراً شديداً، وإن أضراراً شديدة ستحصل للبنان أكثر مما حصل في الحرب الأخيرة (2006)، سيمنح الجيش اللبناني الفرصة كي لا يكون عدواً، ولكنه سيتلقى الردّ الهجومي إذا حارب ضدنا، وسيكون الهجوم عليه أسهل من الهجوم على حزب الله[225].

حاولت الدولة العبرية استخلاص دروس الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006، ونتيجة لذلك وضعت القيادة الإسرائيلية خطة تيفن 2012 أو Tefen 2012 وهي خطة تتعلق بالقوات البرية وتشكيلات الاحتياط، وتعرض الخطة:

اتجاهات مركزية للسنوات العشر المقبلة في ميادين تعاظم قوة أذرع الجيش وتشكيلات القوات وتحسين القدرات في مناحي التدريبات واحتياطيات الذخيرة وشراء الأسلحة والوسائل القتالية والتسلح، سواء بشأن مواجهة محتملة في الدائرة القريبة أو بشأن رؤية متقدمة على أعتاب احتمالات مواجهة في الدائرة الثانية أو الدائرة الثالثة، إذا ما اقتضى الأمر.

وإنّ هذه الاتجاهات هي محصلة السيناريوهات الإسرائيلية المتوقع حدوثها في تلك الأعوام بشأن التحديات المقبلة، والتي سرعان ما يتبين أنها مجموعة من المخاطر التي ترى المؤسسة العسكرية أنها تتربص بـ"إسرائيل" في المستقبل القريب والبعيد.

ووفقاً لما نُشر عن مداولات ورشة هيئة الأركان العامة الإسرائيلية، التي عقدت في مجرى الإعداد لهذه الخطة، فإن التحديات المقبلة في نظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هي[226]:

- إحباط خطر تحوّل دولة إسلامية معادية ليست محاذية لـ"إسرائيل" إلى قوة نووية مهدّدة (خصوصاً إيران، وأيضاً باكستان إذا ما وقعت في قبضة الإسلام المتطرّف).
- اندلاع حرب مع سورية، التي تعاظمت قوتها في السنوات القليلة الفائتة بموجب تقديرات الاستخبارات في "إسرائيل".
- انفجار جولة حربية أخرى مع حزب الله، الذي تشير آخر التقويمات الإسرائيلية الاستخباراتية إلى أنه يملك في جنوب لبنان وحده آلاف الصواريخ ذات مدى يتراوح ما بين 40 كم إلى 110 كم، كما توجد جنوبي نهر الليطاني المئات من القاذفات والصواريخ المضادة للدبابات، والمئات من الصواريخ المضادة للطائرات، والعشرات من المدافع المضادة للطائرات وكمية كبيرة من العبوات الناسفة.
- وقوع مواجهة مع الفلسطينيين.
- جمود العلاقات مع مصر ما بعد حسني مبارك.

وهناك احتمال بأن تتحقق السيناريوهات السالفة مجتمعة، أو كلّ على حدة.

ثمّةَ تركيز في خطة تيفن 2012 على العنصر البشري، ويأتي ذلك في أعقاب الجدل الحامي الوطيس الذي أشعلته الحرب الأخيرة حول طابع الجيش الإسرائيلي وتركيبته و"ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكرية" ونطاقها ودوافعها الحقيقية.

الخاتمة

إذا استعرضنا مقولة "في إسرائيل يوجد دولة لجيش ولا يوجد جيش لدولة"، وجدنا أن هذه العبارة تعكس طبيعة الكيان الإسرائيلي، وبالتالي طبيعة الجيش الإسرائيلي، الذي تأسس فور الإعلان الرسمي عن قيام الكيان الإسرائيلي في سنة 1948، ومن خلفه المجتمع الإسرائيلي إن صحّ التعبير.

مما لا شكّ فيه أن قيام الدول العبرية جراء عمل استحلالي عسكري لا يستند إلى حقوق تاريخية أو مسار تاريخي، قد انعكس على طبيعة الكيان، وبالتالي على طبيعة وهيكلية وأهداف وتركيبة الجيش الإسرائيلي. فالجيش الإسرائيلي الذي دأب على تصنيف أغلب الجيوش العربية على أنها "جيوش معادية"؛ مما حتم عليه أن يبحث دائماً عن مصادر دعم خارجية، تكون كفيلة لجعله الأقوى من حيث التسلح والكفاءة القتالية بين جيوش المنطقة.

وفي هذا السياق، نرى مراحل تطور الهيكلية العسكرية، وكذلك مراحل تطور التصنيع العسكري التي بنيت على أساس "الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي"، وكذلك نرى سلسلة العلاقات العسكرية الخارجية التي نسجها وينسجها الكيان الإسرائيلي مع الدول خاصة المتقدمة منها، والتي تأتي في إطار ضمان استمرارية التفوق العسكري.

لقد وجد الجيش الإسرائيلي نفسه في مواجهة عدة تحديات، منها ما هو داخلي بنيوي وموضوعي، ومنها ما هو خارجي ظرفي وتكتيكي. فعلى الصعيد الداخلي، يعاني الجيش الإسرائيلي من مشكلة بنيوية وهي مشكلة الانخراط الدائم لقوات الاحتياط في معركة طويلة الأمد، كما يعاني الجيش من مشكلة إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية، والتي يزداد انعكاسها على الحياة السياسية الاجتماعية للكيان، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفارين من

الخدمة العسكرية الإلزامية، وكذلك توسع دائرة الفساد الأخلاقي والمالي داخل المؤسسة العسكرية. وعلى الصعيد الخارجي، شكل الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان سنة 2000، ومن قطاع غزة سنة 2005، تراجعاً جلياً في مفهوم العقيدة العسكرية الإسرائيلية، التي قامت على مبدأ التوسع في السيطرة على الأراضي العربية والفلسطينية من خلال الاحتلال العسكري وإقامة أمر واقع جديد. كما يندرج الانسحاب من لبنان وغزة في إطار تراجع قوة الردع الإسرائيلي نتيجة للتطور المتصاعد على مستوى التسلح وعلى مستوى الأداء العسكري الميداني والتكتيكي لقوى المقاومة في لبنان وفي قطاع غزة.

أصبح الكيان الإسرائيلي عموماً، والجيش الإسرائيلي خصوصاً، أكثر تأثراً وحذراً جراء ثورات الربيع العربي، فالموقف المصري بعد انهيار نظام حسني مبارك صار داعماً لقوى المقاومة في مفاوضاتها لإقرار اتفاق التهدئة بعد العدوان على غزة سنة 2012؛ وباتت القيادة العسكرية تعيش حالة من التخوف والترقب على جبهة الجولان جراء الأحداث الواقعة في سورية منذ سنة 2011.

على ضوء ما تقدم، يبدو أن الجيش الإسرائيلي سيظل يتأثر بالظروف السياسية الداخلية وطبيعة المجتمع الإسرائيلي، كما أن التفوق العسكري في ضوء تنامي قوى المقاومة، وفي ضوء تحولات البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل" أصبح موضع شكّ. وهو ما يُدخل المؤسسة الإسرائيلية في مسارات غير مستقرة وغير واضحة المعالم، قد يكون لها تأثير كبير على طبيعة ومستقبل الدولة العبرية.

الهوامش

1 *Haaretz* newspaper, 6/9/2012, http://www.haaretz.com

2 **بنية القوة العسكرية الإسرائيلية ومصادر تمويلها** (القاهرة: جمهورية مصر العربية - وزارة الإعلام - الهيئة العامة للاستعلامات، 1986). وانظر أيضاً:

The Foundation of the IDF, site of Israel Defense Forces (IDF), http://www.idf.il/english

3 عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (القاهرة: دار الشروق)، المجلد 7، ص 140.

4 أحمد المسلماني، **المؤسسة العسكرية في إسرائيل**، دراسات (12) (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001)، ص 14.

5 المسلماني، **مرجع سابق**، ص 15.

6 **المرجع نفسه**، ص 16.

7 المسيري، **مرجع سابق**، ص 144 .

8 **المرجع نفسه**، ص 145 .

9 The Institute for National Security Studies (INSS), 8/5/2012, http://www.inss.org.il/upload/%28FILE%291336472780.pdf

10 Site of IDF.

11 IDF Fields New C4 Equipment Optimized for urban Combat, Defense Update online magazine, 11/1/2006, http://defense-update.com; and I.D.F Urban Warfare Battalion – Yata, Defense Update online magazine, 7/1/2006.

12 موقع جيش الدفاع الإسرائيلي، 2011/12/9، انظر: http://www.idf.il/894-ar/Dover.aspx

13 محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 53-54.

14 عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 59، وانظر أيضاً:

Netanel Lorch, The Israel Defense Forces, site of Israel Ministry of Foreign Affairs, 31/5/1997, http://www.mfa.gov.il/MFA

15 المسلماني، **مرجع سابق**، ص 25.

16 أبو عامر، **مرجع سابق**، ص 59، وانظر أيضاً: Netanel Lorch, op. cit.

17 **المرجع نفسه**، ص 59.

18 المسلماني، **مرجع سابق**، ص 25.

19 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر: http://www.altawasul.com/MFAAR

20 صحيفة **الوفد**، القاهرة، 2005/5/12؛ وانظر أيضاً:

Yedioth Ahronoth newspaper, 10/5/2005, http://www.ynetnews.com/home/0,7340,L-3083,00.html

21 *Yedioth Ahronoth*, 13/2/2006.

22 Avi Ben Bassat, Draft the Haredim, shorten military service, *Haaretz*, 11/7/2012.

23 موقع عرب 48، 2012/7/4، انظر: http://www.arabs48.com؛ وانظر أيضاً:

Yedioth Ahronoth, 4/7/2012.

24 موقع عكا أون لاين، 2013/2/4، انظر: http://www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=18227

25 Site of IDF, 7/3/2011.

26 Women in the IDF, Site of The Library of Congress, Data as of December 1988, http://memory.loc.gov/ammem/index.html

27 Site of IDF, 25/8/2010.

28 Ibid; and Examples of Units and Positions of Women in the IDF, Women in the IDF, Site of IDF, 7/3/2011.

29 Site of IDF, 30/11/2011.

30 *Haaretz,* 28/11/2007; and Captain Merav Buchris, the first female Ammunition Officer since the establishment of the IAF, site of Israeli Air Force (IAF), 27/2/2012, http://www.iaf.org.il/2381-en/IAF.aspx

31 Site of IDF, 23/6/2011.

32 وكالة رويترز للأنباء، 2012/3/25، انظر: http://ara.reuters.com

33 صحيفة **عكاظ**، جدة، 2009/11/30؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 18-19/11/2009.

34 صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2010/2/5.

35 صحيفة **السفير**، بيروت، ملحق فلسطين، العدد 8، 2010/1/15.

36 **المرجع نفسه**.

37 **المرجع نفسه**.

38 موقع المضمون الجديد، 2011/5/19، انظر: http://ar.ammannet.net/madmoun/?p=1044

39 "مشكلة تعديل قانون الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر:

http://palestine-studies.org/files/haredim1.pdf

40 المرجع نفسه.

41 المرجع نفسه.

42 **السفير**، ملحق فلسطين، العدد 8.

43 **السفير**، 2009/4/9.

44 موقع مدى الكرمل المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة، استطلاع رأي بموضوع الخدمة المدنية بين جمهور الشباب - الفئة العمرية 16-22 عاماً، انظر: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/02/Mada-al-Carmel-Civil-Service-Presentation.pdf

45 صحيفة **الحياة**، لندن، 2007/5/15.

46 **السفير**، 2008/4/7.

47 صحيفة **الدستور**، عمّان، 2009/6/1.

48 صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2010/5/24

49 **السفير**، 2011/6/20.

50 **الشرق الأوسط**، 2011/6/23.

51 **الشرق الأوسط**، 2012/10/22.

52 **المرجع نفسه**.

53 موقع الجزيرة.نت، 2011/6/10، انظر: http://www.aljazeera.net/portal

54 صحيفة **الغد**، عمّان، 2010/11/27.

55 محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 101.

56 *The New York Times newspaper*, 20/6/2009, http://www.nytimes.com; and The Times newspaper, 21/6/2009.

57 جلال معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 256-257.

58 محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، ص 199-200.

59 صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2009/10/9.

60 موقع سي أن أن بالعربية CNN Arabic.com، 2009/10/11، انظر: http://arabic.cnn.com

61 وكالة رويترز، 2009/10/14.

62 **الشرق الأوسط**، 2009/10/12.

63 صحيفة **الوقت**، البحرين، 2009/10/12.

64 **السفير**، 2009/11/13.

65 Yaakov Katz, US, Israel conclude four-day Juniper Falcon exercise, *The Jerusalem Post newspaper*, 24/10/2010.

66 الجزيرة.نت، 2012/4/1.

67 المرجع نفسه.

68 الجزيرة.نت، 2011/6/10.

69 الجزيرة.نت، 2008/3/21.

70 **الأهرام**، 2012/2/2.

71 **المرجع نفسه**.

72 **المرجع نفسه**.

[73] INSS, 8/5/2012.

[74] Ibid.

[75] Ibid.

[76] مركز الأسرى للدراسات، 2011/4/23، انظر: http://www.alasra.ps

[77] موقع جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2005/3/28، انظر:

http://www.arabynet.com/article.asp?did=129340

[78] عرب 48، 2005/10/23.

[79] صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2005/12/28.

[80] صحيفة **البيان**، دبي، 2006/11/18.

[81] موقع فلسطين أون لاين، 2010/9/20، انظر: http://felesteen.ps

[82] **القدس العربي**، 2011/1/26.

[83] صحيفة **المصريون**، القاهرة، 2011/7/27

[84] **القدس العربي**، 2011/10/26.

[85] **الأهرام**، 2012/2/2.

[86] **المرجع نفسه**.

[87] INSS, 8/5/2012.

[88] **يديعوت أحرونوت**، 2005/3/31، انظر: http://www.arabynet.com/article.asp?did=129531

[89] **السفير**، 2005/9/19.

[90] عرب 48، 2010/9/17.

[91] **عكاظ**، 2010/12/23.

[92] وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2011/9/21.

[93] موقع الانتقاد، لبنان، التقرير المعلوماتي، العدد 2560، 2012/6/13.

[94] **الأهرام**، 2012/2/2.

[95] **المرجع نفسه**.

[96] **السفير**، 2011/7/20.

[97] **المرجع نفسه**.

[98] **البيان**، 2005/10/15.

[99] وكالة معاً الإخبارية، 2008/3/23، انظر: http://www.maannews.net/arb/Default.aspx

[100] **البيان**، 2012/8/4.

[101] **الأهرام**، 2012/2/2.

[102] **المرجع نفسه**.

[103] Site of IDF, 6/3/2012.

[104] **السفير**، 2011/8/6.

[105] Site of IDF, 6/3/2012.

[106] Site of IDF, 6/3/2012.

107 **السفير**، 2011/8/6.

108 **المرجع نفسه.**

109 **المرجع نفسه.**

110 **المرجع نفسه.**

111 **المرجع نفسه.**

112 **المرجع نفسه.**

113 Israel Resource News Agency, 7/9/2006, http://www.israelbehindthenews.com/index.html

114 صحيفة **السبيل**، عمّان، 2010/6/24.

115 **الغد**، 2011/2/10.

116 **الشرق الأوسط**، 2012/1/15.

117 عرب 48، 2012/5/2.

118 **البيان**، 2012/5/11.

119 **الشرق الأوسط**، 2005/9/1.

120 Jafee Centre for Strategic Studies (JSCC), vol. 8, no. 3, November 2005, http://english.tau.ac.il

121 Central Bureau of Statistics (CBS), http://www.cbs.gov.il/reader

122 **الشرق الأوسط**، 2007/1/2؛ و**القدس العربي**، 2007/1/8.

123 **الغد**، 2010/4/19؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 18/4/2011.

124 وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2011/3/23، انظر: www.mena.org.eg

125 وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2011/3/8، انظر: http://www.safa.ps؛ وانظر أيضاً:
The Wall Street Journal newspaper, 8/3/2011, http://europe.wsj.com/home-page

126 **الشرق الأوسط**، 2011/2/23.

127 CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t6.pdf

128 *Globes* newspaper, 25/3/2012, http://www.globes.co.il/serveen/globes/nodeview.asp?fid=942

129 *Haaretz*, 21/12/2011.

130 *The Jerusalem Post*, 7/2/2011.

131 **الشرق الأوسط**، 2012/6/29؛ وانظر أيضاً:
Site of The Times of Israel, 28/6/2012, http://www.timesofisrael.com

132 **الغد**، 2013/2/15؛ نقلاً عن: CBS, 2013/2/4

133 Israel Ministry of Defense, Spokesperson Announcements, Israel's Defence Export Contracts, 9/1/2007, http://www.mod.gov.il/; and *Globes*, 25/3/2012; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t6.pdf
ملاحظة: سعر صرف الشيكل مقابل الدولار حسب بنك "إسرائيل" المركزي.

134 **السفير**، 2012/1/12 و2010/10/23.

135 جميل عفيفي، الصناعات الحربية الإسرائيلية، **الأهرام**، 2012/2/2.

136 **القدس العربي**، 2010/7/10.

137 **الغد**، 2011/6/17.

138 **المرجع نفسه.**

139 العلاقات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية، الجزيرة.نت، 2012/7/28.

140 Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS), Report for Congress, Federation of American Scientists (FAS), 12/3/2012, http://www.fas.org/index.html

141 David Francis, "Economist tallies swelling cost of Israel to US," site of The Christian Science Monitor , 9/12/2002, http://www.csmonitor.com

142 Doug Bandow, The Case for Ending Aid to Israel, site of The National Interest journal, 5/6/2012, http://nationalinterest.org

143 Josh Ruebner, "U.S. Military Aid to Israel: Policy Implications and Options," US Campaign to End the Israeli Occupation, March 2012, http://aidtoisrael.org/section.php?id=379

144 Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, 12/3/2012.

145 Josh Ruebner, "U.S. Military Aid to Israel: Policy Implications and Options."

146 Richard F. Grimmett, Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2004-2011, CRS, Report for Congress, 24/8/2012.

147 Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, 12/3/2012.

148 Ibid.

149 Otfried Nassauer & Christopher Steinmetz, "Armaments Cooperation Between Germany and Israel," site of Tlaxcala, September 2003, http://www.tlaxcala-int.org, translated by Berlin Information-center for Transatlantic Security (BITS), http://www.bits.de

150 المعدل السنوي لسعر صرف المارك الألماني مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2001 هو 1.716، والمعدل السنوي لسعر صرف المارك الألماني مقابل الدولار خلال الفترة 1995-2001 هو 1.782، انظر:

UCSB Department of History, http://www.history.ucsb.edu

151 Otfried Nassauer & Christopher Steinmetz, op. cit.

152 موقع مفكرة الإسلام، 2009/1/10، انظر: http://www.islammemo.cc

153 سعر صرف اليورو مقابل الدولار في كانون الثاني/ يناير 2010، هو 1.33، انظر:

http://www.xe.com

154 أمين حطيط، "العلاقات والاتفاقات العسكرية والأمنية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأوروبية،" ورقة عمل قدمت في مؤتمر نظمه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات حول "السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية"، 2010/11/4، انظر: www.alzaytouna.net/index.php

155 المرجع نفسه.

156 British Broadcasting Corporation (BBC), 24/7/2006, http://www.bbc.co.uk

157 الجزيرة.نت، 2012/11/29.

158 المرجع نفسه.

159 صحيفة **القرن**، جيبوتي، 2009/2/12، انظر: http://www.alqarn.dj/12%20209/index.php

160 مفكرة الإسلام، 2009/1/10.

161 حسني محلي، ماذا تعني زيارة أردوغان إلى إسرائيل؟ جريدة **المستقبل**، بيروت، 2005/4/30.

162 2004 Report to Congress of U.S.-China Economic and Security Review Commission, One Hundred Eighth Congress-Second Session, Washington, June 2004, http://www.uscc.gov

163 محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، ص 152.

164 محمود صبري، "إسرائيل والحليف الإستراتيجي الجديد... الصين،" موقع أخبار عالمية عن تركستان الشرقية، انظر: http://www.turkistanweb.com/?p=1047

165 صالح النعامي، التقنيات المتقدِّمة... ودورها في العلاقات الصينية الإسرائيلية، موقع التجديد العربي، 2011/8/21، انظر: http://www.arabrenewal.info

166 رويترز، 2011/8/14.

167 محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 273-274.

168 سامح عباس، العلاقات العسكرية بين الهند و"إسرائيل"، مفكرة الإسلام، 2010/5/16.

169 **الخليج**، 2007/3/10.

170 *The Times of India* newspaper, 9/2/2007, http://timesofindia.indiatimes.com

171 **الحياة**، 2007/10/22.

172 *The Hindu* newspaper, New Delhi, 1/9/2007, http://www.thehindu.com

173 سامح عباس، العلاقات العسكرية بين الهند و"إسرائيل".

174 **الحياة**، 2012/3/8.

175 خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 70.

176 **المرجع نفسه**، ص 70.

177 **المرجع نفسه**.

178 *Yedioth Ahronoth*, 27/12/2012.

179 صحيفة **الأيام**، رام الله، 2012/11/29.

180 **الغد**، 2008/3/12.

181 هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2007/12/23.

182 **الغد**، 2008/12/28.

183 **القدس العربي**، 2012/10/23.

184 **المرجع نفسه**.

185 Eliot A. Cohen et. al, "Knives, Tanks, and Missiles": Israel's Security Revolution, The Washington Institute for Near East Policy, January 1998, http://www.washingtoninstitute.org

186 Site of Transparency International UK's Defence and Security Programme, 29/1/2013, http://government.defenceindex.org

187 *The Jerusalem Post*, 17/8/2006.

188 **الشرق الأوسط**، 2006/8/17.

189 **الحياة**، 2006/8/16.

190 **عكاظ**، 2006/1/16.

191 **السفير**، 2010/8/9.

192 **الحياة**، 2010/8/28.

193 **الأخبار**، 2010/8/19.

194 **الخليج**، 2010/8/23.

195 **القدس العربي**، 2011/1/29.

196 **الخليج**، 2011/2/3.

197 **الشرق الأوسط**، 2011/2/3.

198 **المرجع نفسه**.

199 **الشرق الأوسط**، 2011/2/14.

200 صحيفة **القدس**، القدس، 2011/12/20.

201 **القدس**، 2013/2/12.

202 **الدستور**، 2010/6/30.

203 **الشرق الأوسط**، 2011/8/9.

204 صحيفة **الشرق**، الدوحة، 2010/8/20.

205 **الحياة الجديدة**، 2009/5/2.

206 **الأيام**، 2009/3/23.

207 الجزيرة.نت، 2009/10/12.

208 المرجع نفسه.

209 **الدستور**، 2010/4/9؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 9/4/2010.

210 **السفير**، 2009/8/13.

211 **الحياة**، 2005/10/19.

212 عدنان أبو عامر، ظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية في إسرائيل، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 2010/4/30، انظر:
http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1131

213 *Yedioth Ahronoth*, 10/5/2012.

214 **الحياة**، 2005/10/19.

215 Site of Middle East Monitor (MEMO), 21/6/2011, http://www.middleeastmonitor.com/index.php

216 موقع عرب 48، 2012/12/26.

217 موقع اليوم السابع، 2013/1/29، انظر: http://www.youm7.com

218 المرجع نفسه.

219 عرب 48، 2012/7/26.

220 Reuters news agency, 26/7/2012, http://www.reuters.com

221 وكالة سما الإخبارية، 2012/6/21، انظر: http://www.samanews.com/index.php

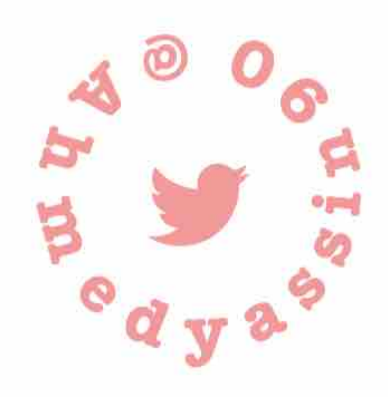
222 **السبيل**، 2012/5/28.

223 **الحياة**، 2012/5/31.

224 وكالة سما، 2012/4/30.

225 **الشرق الأوسط**، 2012/7/27.

226 الحرب أولاً ودائماً! الخطة الخماسية للجيش الإسرائيلي "تيفن 2012"، بأقلام نخبة من أبرز الخبراء والمعلقين العسكريين الإسرائيليين، سلسلة أوراق إسرائيلية (42)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، انظر:
http://www.madarcenter.org


@Ahmedyassin90

Information Report (24)

تقرير معلومات (24)

The Israeli Army 2000–2012



هذا التقرير

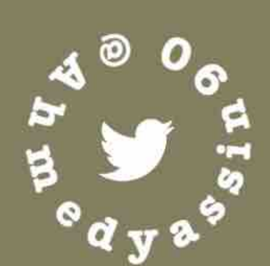
يسلط هذا التقرير الضوء على واقع الجيش الإسرائيلي 2000–2012، ويتناول القسم الأول منه تأسيس الجيش الإسرائيلي وأهدافه، ويتحدث القسم الثاني عن الوحدات والتشكيلات العسكرية في الجيش الإسرائيلي وتقسيمات الأسلحة فيه. كما يعرّج على الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي، والأزمات التي تواجهها، ويشير للمناورات العسكرية الداخلية والخارجية.

ويعرض القسم الثالث للعلاقات الإسرائيلية العسكرية الخارجية، وأبرز تلك العلاقات كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذكر بعض الدول التي أقامت معها "إسرائيل" علاقات عسكرية.

ويختم بقسم رابع يتناول المشاكل والتحديات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي، من تراجع قدرة الردع، واختلال استراتيجية نقل المعركة، وتضرر استراتيجية التفوق العسكري، والتغيرات في البيئة المحيطة سياسياً وعسكرياً، وضعف العمق الاستراتيجي.

وهذا التقرير هو الإصدار الرابع والعشرون من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كلّ إصدار على إحدى القضايا المهمّة، التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القرّاء بمعلومات محدّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير



تصوير

أحمد ياسين





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت